البَابُ الثانى

أهم مشكلات المجتمـع المصري
ودور التربية في حلهـا

مقـــــــــدمة :

تحدثنا فى الباب الاول عن التربية والمجتمع فى خمسة فصول فأوضحنا فى الفصل الاول مدخل لدراسة المجتمع وفى الفصل الثانى اجتماعية التربية وفى الفصل الثالث التركيب الاجتماعى والاقتصادى فى مصر وفى الفصـــل الرابع التربية والثقافة وفى الخامس الشخصية المصرية واهم خصائصهـــا ودور التربية فى علاج سلبياتها • وفى هذا الباب سوف نتحدث عن اهـــم مشكلات المجتمع المصرى ودور التربية فى حلها وذلك لان المجتمعات تختـــلف فى المشكلات التى تعانى منها ، فالمشكلات التى تسود الدول تختـــلف عـــن بعضها ومهما تنوعت المشكلات فللتربية دور فى حلها سواء أكان هـــذا الدور مباشرا أو غير مباشر واذا نظرنا الى المشكلات التى تواجه العـــالم بصفـــة عامة ومصر بصفة خاصة نجدها كثيرة وسنقتصر فى دراستنا عـــلى بعض المشكلات فى خمسة فصول متتالية على الوجه التـــالى :

الفصل السادس : المشكلة السكانية •

الفصل الســـابع : مشكلة الامية •

الفصـــل الثامن : مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

الفصـــل التاسع : مشكلة البيروقراطية فى الجهاز الادارى •

الفصـــل العاشر : اهم مشكلات التعليم الابتدائى الراهنة وطرق حلها •

الفصل السادس

المشكلة السكانية

ان المشكلة السكانية تعد من أهم المشاكل التى تواجه العالم بصفة عامة وجمهورية مصر العربية بصفة خاصة • حيث أنها أصبحت من أهم قضايا العصر وخاصة بعد ظهور المعدلات المخيفة لزيادة السكان والتى تؤكد أن سكان العالم فى نهاية القرن العشرين ستصل الى اكثر من ستة بليون نسمة وذلك حسب آخر ا حصاء قدرته منظمة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ولدراسة هذه المشكلة سنتناول العناصر الآتية :

أولا : المشكلة السكانية على المستوى العالمى •

ثانيا : المشكلة على المستوى المصرى •

ثالثا : اساليب علاج هذه المشكلة •

رابعا : دور التربية فى حـ ل المشكلة السكانية •

وذلك على الوجه التالى :

أولا : المشكلة السكانية على المستوى العالمى :

لا شك أن التقديرات المتاحة قبل القرن السابع عشر لا تخرج عن كونها تخمينات أى أن نمو السكان قبل ذلك التاريخ كان بطيئا وأنه كان يخضع لتعليمات تختلف اختلافا سريعا فى بقاع العالم التى تتمتع بالسلام والاستقرار الاقتصادى ويتضاءلون فى البقاع الاخرى التى تجتاحها الحروب والمجاعات والاوبئة وفى اجزاء الامبراطوريات الاخرى بالانحلال •

والجدول الآتى يمثل تطور اعداد سكان العالم :

منذ عام ١٦٥٠ ــ ١٩٥٠ بالمليون

	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٥٠
أوربا وروسيا	١٠٠	١٤٠	١٨٧	٢٦٦	٤٠١	٥٩٩
كندا وامريكـــا	١	١ر٣	٥ر٧	٢٦	٨١	١٦٦
أمريكا اللاتينية	١٢	١ر١١	١٨ر٩	٣٣	٦٣	١٦٢
استراليـــــا	٢	٢	٢	٢	٦	١٣
افريقيـــــا	١٠٠	٩٥	٩٠	٩٥	١٢٠	١٩٨
آســـــيا	٣٣٠	٤٧٩	٦٠٢	٧٤٩	٩٣٧	٣٠٢
اجمالى عدد السكان	٥٤٥	٧٢٨	٦٠٩	١١٧١	١٦٠٨	٢٤٠٠

ومن الجدول السابق أن معدل تزائد السكان أخذ فى الصعود حتى أصبحت هذه القضية من القضايا التى تشغل الاذهان منذ أوائل هذا القرن فعند أوائل العشرينات من هذا القـــرن كان العالم يزداد بنحو ١٧ مليون نسمة كل عـــام وارتفع هذا الرقم فى أوائل الخمسينات الى ٢٥ مليون نسمة فى العالمومن الجدول السابق نجد أن تعداد العالم سنة ١٩٥٠ كان ٢٤٠٠ مليون نسمة واصبح فى عام ١٩٦١ ــ ٣٠٠٠ مليون نسمة اى أن العالم قد زاد فى خلال احدى عشر سنة بحوالى ٦٠٠ مليون نسمة ويقدر دافيد هيير David Heer مستقبل تعادد سكان العالم كما يلى :

السنـــــة	العدد بالبليون
١٩٧١	٣ر٧١
١٩٧٥	٤ر٠١
٢٠٠٠	٦ر٦٢
٢٠٢٥	٦٠ر٩١
٢٠٥٠	١٧ر٩٩
٢٠٧٥	٢٩ر٦٦
٢١٠٠	٤٨ر٩١

وذلك على اعتبار أن هنـــاك زيادة سكانية تقدر بـــ ٢٠ فى الالف سنويا ومن هنـــا نجد أن الامر يتطلب توضيح أسباب زيادة السكان فى العالم والتى ترجع الى عدة عوامل هى :

١ ـــ **التقدم المستمر فى العلوم الطبية والعلاجيـــة :**

وقد أدى هذا التقدم الى الحد من آثار الامراض المعدية والوبائية هذا بالاضافة الى تحسين الظروف المحيطة بالحمل والولادة ورعاية الطفل والصحة عامة وكان نتيجة ذلك خفض نسبة الوفيات فى العالم أجمع ٠

٢ ـــ **الزيادة الكبيرة فى انتاج المواد المصنوعة** وسهولة نقلها وتوزيعها وكان ذلك نتيجة للثورة الصناعية والتجارية فى أجزاء كثيرة من العالم ٠

٣ ـــ **استغلال مساحات كثيرة من الاراضى الجديدة** فى كثير من أجزاء العالم وقد ساعدت هذه الاماكن على زيادة انتاج المواد الغذائية والمواد الخام وقد ساعد ذلك على استمرار التنمية الصناعية ٠

٤ ـــ **التقدم العالى والتكنولوجى** الذى ظهرت آثاره الواضحة فى الانتـــاج الزراعى والحيوانى والتوسع فى بناء المساكن ٠

٥ ـــ **التوسع فى استخدام الآلات الحديثة** فى كافة المجالات والتى ساعدت على مضاعفة انتاج المواد الغذائية وغيرها من المواد المصنعة الاخرى والتى من شأنها العمل على خفض قيمة الحاجات الاساسية للانسان ٠

ولهذا نجد أن معدلات نمو الســـكان أخذت فى الزيادة المضطردة وبشـــكل ملحوظ حتى أصبح سكان العالم الآن أكثر من خمسة بليون نسمة ويتضح ذلك من الرسم البيانى الآتى :

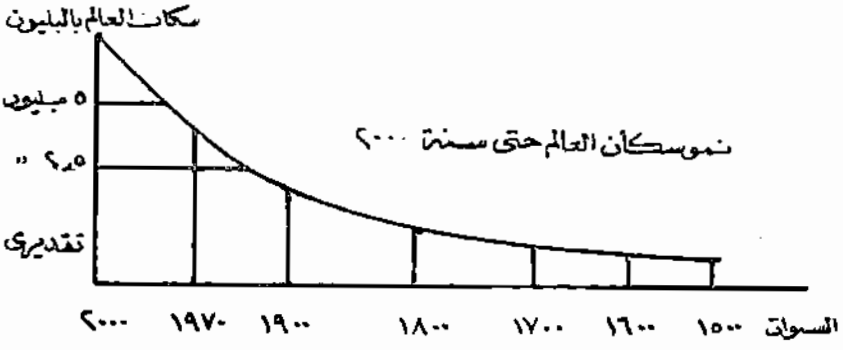

وأيا ماكان من الامر فان المشكلة السكانية تتركز بالدرجة الاولى حول توفير المنتجات الغذائية بشكل ملائم لهذه الزيادة المضطردة فى عدد السكان خصوصا اذا صح أن العالم يتجه مهما بدت فى الافق ملامح الحرب ـ نحو الوفاق الدولى ونحو السلام وعلى حد قول المؤرخ «ارنولد توينبى» أنه لايتوقع نشوب حرب ثالثة لان الاسلحة الذرية من المحظورة بحيث لايستبعد أن يؤدى الشعور بخطورتها الى القضاء على احتمال قيام حرب اخرى والا قضت على النشء البشرى كله ٠

ويؤكد توينبى على أن العالم قد اكتشف وسائل درء الخطر على الصحة مما يدعم الاضطراد فى عدد السكان فنرى أن نسبة الوفيات قد هبط فى العالم الآن حتى وصلت الى ١٠ فى الالف بعد أن كانت ٥٥ فى الالف ٠

وهنا يتسائل أيضا وليم فوجست هل أنقذت العلوم الطبية الحديثة هذه الملايين من الانفس البشرية من براثن الاوبئة والامراض الطاحنة لتدعيم من يتناسون الم الجوع ؟ أم أن الواجب الانسانى يحتم على قادة الدول وعلماء العالم أن يتعاونوا لايجاد حل حاكم لهذه المشكلة والتى نتج عنها عدم التوازن بين عدد السكان والانتاج ومن اجل احداث التوازن بين زيادة عدد السكان وما تتطلبه هذه الزيادة من تحسن فى الانتاج وتنظيم فى استغلال الموارد الطبيعية تأسست جمعيات متعددة لهذا الغرض منها منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة واخرى باسم الجمعية الاقتصادية والمواصلات للامم المتحدة ٠

ولقد كان من أهم ما توصلت اليه تلك الجمعيات أن توفير مياه الرى من أقوى الوسائل أمان وامكانية لاستصلاح الاراضى وكذلك توفير البذور المناسبة للتربة كما توصلت هذه المنظمات الى امكانية استخدام الثروة السمكية والاكثار منها عن طريق استعمال المواد الغذائية الكيماوية ٠

ولقد عقدت عدة مؤتمرات لدراسة هذه المشكلة على المستوى العالمى لايجاد الحلول لها اولها فى باريس سنة ١٩٠٠ ولاهاى سنة ١٩١٠ ولندن سنة١٩٢٢ ونيويورك سنة ١٩٢٥ والسويد سنة ١٩٥٣ وروما سنة ١٩٥٤ والقاهرة سنة ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ ٠

واتخذت هذه المؤتمرات عدة أسس ومبادىء لايجاد التوازن بين الـزيادة السكانية وبين الزيادة فى الانتاج الزراعى وأخرى حـول استخدام الهجرة وتحديد النسل كعوامل لحل هذه المشكلة ٠

وبعد هذا العرض الموجز على المستوى العالمى ننتقل للتحدث عنهـا فى جمهورية مصر العربية ٠

ثانيـا ــ المشكلة على المستوى المصرى :

واذا نظرنا الى المشكلة فى مصر نجد أنها ليست وليدة الساعة ولكنهـا وجدت منذ زمن بعيد ويظهر ذلك من تطور نمو السكان فى مصر منـذ مجىء الحملة الفرنسـية سنة ١٧٩٨ فقد حدد السـكان وقتئذ بحوالى ٢٤٦٠ر٢٠٠ نسمة ثم جاء بعد ذلك التقدير الذى تم فى عهد محمد على والذى كان أساسه قوائم الضرائب وقدر عدد السـكان حينئذ بحوالى ٢ر٥٢٦ر٤٩٠ نسمة كانت المحاولة الثانية فى عهده أيضا سنة ١٨٤٦ وتمت على اساس احصاء المنازل دون الرجوع الى السكان انفسهم وذلك باعتبـار أن سكان كل منزل خمسـة أفراد فى المتوسط وقد قـدر عدد السكان على هـذا الاساس بحـوالى ٤ر٤٧٦ر٣٠٠ نسمة ويدل الفرق الكبير بين التقديرين اللذين حسبا فى عهـد محمد على على عدم دقة احداهما أو عدم دقة الاثنين معا ٠

أما أول تعداد اجرى للسكان فى مصر كان سنة ١٨٨٢ وقد بلـغ عـدد السكان وقتئذ حوالى ٦ر٨٠٤ر٠٠٠ نسمة ولا يصح أخذ هذا التعـداد أيضا كاساس للمقارنة بالتعدادات اللاحقة لان الظروف التى أجرى فيها كانت سيئة وهى الظروف الداخلية التى مهدت للاحتلال البريطانى فى سبتمبر من السنة نفسها هذا بالاضافة الى أسباب أخرى ساهمت فى احداث نقص كبـير فى حساب عدد السكان منها حداثة عهد الاهـالى وفكرته وقلة كفاءة الادارة الخاصة بالتعداد وعدم تعاون الاهالى مع الحكومة لخوفهم من كل ما يتعلق بها وتابعيها ٠

ولكن يمكننا أن نقرر ان اول تعداد منظم معتمد عليه فى المقارنة هـو الذى أجرى سنة ١٨٩٧ وقد بلغ عدد السكان فى هذا الوقت ٩ر٧١٥ر٠٠٠

نسمة وبعد هذا التعداد استمرت التعدادات فى مصر كل عشر سنوات حتى سنة ١٩٤٧ فكان عدد السكان على الوجه التالى :

سنة ١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٠٠٠	نسمة
سنة ١٩١٧	١٣ر٧٥١ر٠٠٠	نسمة
سنة ١٩٢٧	١٤ر٢١٨ر٠٠٠	نسمة
سنة ١٩٣٧	١٥ر٩٣٣ر٠٠٠	نسمة
سنة ١٩٤٧	١٩ر٠٢٢ر٠٠٠	نسمة

وبعد سنة ١٩٤٧ غيرت سنة التعداد الى سنة ١٩٦٠ التى اجرى فيها التعداد التام للجمهورية والذى بلغ ٢٦ر٠٨٠ر٠٠٠ نسمة ويتضح من المقارنة بين تعداد ١٩٠٧ الى سنة ١٩٦٠ أن عدد السكان تضاعف الى حوالى مرة ونصف اذا لاحظنا أن عددهم كان أكثر قليلا من ١١ مليونا سنة ١٩٠٧ ثم وجدناه يصل الى أكثر من ٢٦ مليون فى سنة ١٩٦٠ وهذا معناه زيادة قدرها ١٣١٪ خلال ٥٣ عاما (وهذا معناه زيادة) فقط بينما كانت الزيادة بين سكان العالم اجمالا حوالى ٤٩٪ فقط خلال نفس الفترة من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥١ .

وأما عن التغيير الذى طرأ على النمو السكانى فى مصر بعد ذلك أى بعد تعداد سنة ١٩٦٠ فنجد أن عدد السكان قد وصل حوالى ٣٠ر١٣٩ر٠٠٠ فى سنة ١٩٦٦ بزيادة قدرها ١٥ر٣٪ عن تعداد ١٩٦٠ وذلك خلال ست سنوات فقط أما فى سنة ١٩٧١ فقد قدر عدد سكان مصر بحوالى ٣٤ر٠٧٦ر٠٠٠ نسمة وحسب تقديرات سنة ١٩٨١ قدر عدد السكان بحوالى ٤٣ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون نسمة .

أما عن عدد السكان المتوقع سنة ٢٠٠٠ فقد قدر هذا العدد حسب استخدام فروض ثلاثة للخصوبة على الوجه التالى :

٧٠ر٣٣١ر٠٠٠ مليون نسمة
٦٥ر٩٤٨ر٠٠٠ مليون نسمة
٦٠ر٥٥٢ر٠٠٠ مليون نسمة

ونلمس من هذه الفروض الى اى مدى سيزاد عدد السكان فى مصر بعد فترة قصيرة تقل عن ربع قرن ٠

ومن هذا العرض لتطور زيادة السكان فى مصر يجب الاهتمام بجدية للحد من هذه الزيادة حتى نكفل لابنائنا حياة أفضل وهذا لا يتأتى الا بوضع الحلول السريعة والمنتجة لحل هذه المشكلة ٠

ثالثا ــ اساليب علاج هذه المشكلة :

تعمل الدولة جاهدة لعلاج هذه المشكلة باتخاذ الاساليب الآتية :

١ ــ تنظيم الاسرة ٠

٢ ــ الهجـــــرة ٠

٣ ــ زيـــادة الانتـــاج ٠

٤ ــ نشر التعليم والقضاء على الامية ٠

وسنعرض لكل من هذه الحلول بالتفصيل ٠

١ ــ تنظيم الاســـرة :

ان تنظيم الاسرة من أهم الحلول التى يمكن بواسطتها حل أغلب جوانب المشكلة السكانية ولقد حثت الاديان على ذلك والواقع أن الدين دعا الى التيسير وعدم الوقوع فى حرج ويقول الله تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام « اللهم انى أعوذ بك من جهد البلاء قالوا وما جهد البلاء يارسول الله ؟ قال قلة المال وكثرة العيال » ٠

وجاء على لسان عمرو بن العاص عندما خطب فى اهل مصر قبل منتصف القرن الاول من ظهور الاسلام قائلا اياكم وحلالا أربعة فانها تدعو الى التعب بعد الراحة والى الضيق بعد السعة والى الذلة بعد العزة ، اياكم وكثرة العيال واجهاض الحال وتضييع المال والقيل والقال ٠٠ كما قال ايضا « اياكم وكثرة العيال فانها مذلة من عز » هذا بالاضافة الى وجهة النظر العالمية

والسياسية التى تدعو الى ضرورة تنظيم النسل حتى لا تقع الدولة فى خطر وحتى لا تقع فى حرج الفقر والعوز وبحيث تستغنى بقدر الامكان عن الدخول فى احلاف وتكتلات وتصبح أمة بلا امكانيات وبلا قدرات تؤهلها بأن تكـــون أمة محفوظة المكانة ٠

٢ ــ الهجـــــــرة :

ويمكن معالجة مشكلة التضخم السكانى فى مصر أيضا بالهجرة وتنقسم الى الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ٠

والهجرة الداخلية تكون من داخل اقاليم الدولة ولكى تكون مثمرة يجبان تتم بمعرفة المسئولين على أساس تهجير الزيادات فى أحـــــد الاقاليم الى الاقاليم قليلة السكان ويتم ذلك بالتشجيع كما حدث بمديرية التحرير٠

والهجرة الخارجية هى تهجير الزيادات الى خارج الجمهورية وخاصـــة الى الدول العربية وكندا واستراليا حيث أنها أماكن فى حاجة الى أيدى عامله ولا يتأتى ذلك الا بحل المشاكل التى تواجه هذه الهجرة ٠ وخاصـــة مشـــكلة العلاقات بين الـــدول ٠

وعموما فان الهجرة على المستوى الداخلى والخارجى تحتاج أولا الى اقتناع من سيقوم بها وأيضا اتفاق كلا من الدولتين على خطوط التهجير وأساســـه واسلوبه ٠

٣ ــ زيادة معدلات الانتـــــاج :

ان علاج مشكلة تزايد السكان تحتاج الى ايجاد عملية توازن بين الانتاج والزيادة المضطردة فى السكان وعند ايجاد هذا التوازن فلا توجد مشـــكلة ، وهذا لا يتأتى الا اذا تم زيادة الانتاج الزراعى باصـــلاح الاراضى البـــور وزيادة انتاجية علة الفدان حتى يمكن توفير المواد الغذائية ٠

وكذلك زيادة الانتاج الصناعى وذلك بفتح المصانع فى كافة المجـــالات وهذا يحتاج الى توفير المواد الخام ٠

ولكن كيف يمكن زيادة معدل الانتاج ونحـــن فى حاجـــة الى الموارد الاستثمارية وهنا لنا وقفة أمام كثرة الاستهلاك وعدم وجود المدخـــرات فلابد انا من تنظيم الاستهلاك وتوجيه الافراد الى التعاون من أجل توفـــير لقمة العيش فهذا يحتاج منا الى خفض نسبة المواليد وتنظيم الاسرة ونشر التعليم بين افراد الامة ٠

٤ ــ نشر التعـــليم :

ان العملية التعليمية فى حد ذاتها تتم من أجل تعديل السلوك لـــدى التلاميذ وتحقيق نموهم المتكامل فى جميع النـــواحى المعرفية والخـــلقية والاجتماعية والجسمية والجمالية ٠

ولا جدال حول امكانية التعليم وقدرته عـــلى أن يلعب دورا كبيرا فى عملية تخفيف الكثافة السكانية ذلك ان التعليم يحدث من المتعلمين اتجاها نحو التطور الثقافى والفكرى الذى يؤدى بدوره الى اقناع الآباء بمسئولياتهم الكبيرة نحو ابنائهم وبناتهم ورعايتم صحيا وثقافيا وتربويا وخلقيـــا كما ان المرأة المتعلمة أكثر تقبلا لتنظيم الاسرة فقد ظهر من الاحصائيات ان نسبة الذين يتبعون بل ويعتنون بتنظيم الاسرة عالية بين قطاع كبير من المتعلمين فبينما هناك اعداد كبيرة من بين الاميين والاميات لاتقتنع بتنظيم الاسرة فالاسرة كثيرة العدد بين الامهات الاميات وان نسبة الذين يعددون الزوجات يصـــل الى ٤ر٩٥٪ من جملة الحالات التى يظهر فيها الازواج بأنهم أميون ولا يفوتنا ان نذكر أثر التعليم نجد نسبة الطلاق فلقد تبين ان نسبة المطلقات من الاميات يبلغ ٧٥٪ من حالات الطلاق ٠

ومن هذا العرض نجد أن التعليم يؤدى الى آثار حسنة بالنسبة لتنظيم الاسرة لانه يجعل الآباء والامهات يؤمنون بأن كثرة العيال تؤدى الى العـــوز والفقـــــــر ٠

ولهذا يجب القضاء على الامية بقدر الامكان بين أبناء الامة وخاصـــة فى الريف ٠

رابعا ــ دور التربية فى علاج المشكلة السكانية :

اذا كانت التربية تتأثر باتجاهات النمو السكانى وتوزيعهم الجغرافى فانها تؤثر على حركة السكان عن طريق مؤسساتها التعليمية ولهذا سنوضح دور التربية من خلال منظورين الاول أثر المشـــكلة السكانية على التربية والثانى اثر التربية على المشكلة السكانية ٠

فمن حيث المنظور الاول وهو اثر المشكلة السكانية على التربية

يتضح اننا نواجـــه عدم مساواة نسبة الزيادة فى السكان فى قبـــول الاطفال الملزمين نتيجة للتضخم السكانى ومعنى هذا أن مدارس المرحـــلة الاولى للآن لم تستوعب كل الاطفال الملزمين ويكفى أن نشير انه منـــذ عـــام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥ لم تزد نسبة التسجيل بتلك المدارس عن ١٪ بينما السكان يزيدون بمعدل ٢ر٤٪ وهذا معناه أن عددا كبيرا من الاطفال الملزمين لا يمكن دخولهم المدارس وبالتالى فان الاقبال المتزايد على المدارس ورغبـــة الآباء القوية فى الحاق أبنائهم أصبحت من المسلمات الضرورية لاستيعـــاب أبنائهم بالمدارس وهذا لا يمكن تطبيقه بالصورة التى تغطى كل الاطفال٠

ومما يثير الانتباه وتجدر الاشارة اليه ان الزيادة المرتفعة فى أجـــور الحرفيين ، وبالاضافة الى قدرة بعض الفئات المختـــلفة منهم ومن ارقى المستويات المهنية والتخصصية والذى جعلهم يهجرون موطنهم الاصـــلى الى دول أخرى غربية او عربية ، مما يؤثر تأثيرا بالغا على العمل والانتاج المتقن وأيضا على المستقبل الاقتصادى وعلى الدولة ٠

ولا شك ان معدل الكثافة السكانية والتضخم السكانى يؤثران فىتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فنجد مثلا أن معدل الخدمة التعليمية ســـواء فى توفير المبانى المدرسية والنسبة الكاملة بين المدرسين توجد بشكل كـــامل فى القاهرة بينما تختفى هذه الصـــورة فى مجتمعات أخرى كالريف مثـــلا ، ومن هنا تختلف الفرص التعليمية فى الاوساط الريفية عنها فى مجتمعات المدينـــة ويرتبط بذلك ايضا نوعية التعليم ٠ فمنذ أدى التضخم السكانى الى زيـــادة

عدد المقبولين فى المدارس وجاء ذلك النمو الكمى فى كثير من الاحيان على حساب الكيف ٠

والعملية التعليمية فى حد ذاتها تتم من اجل تعديل السلوك لدى التلاميذ وتحقيق نموهم المتكامل فى جميع النواحى المعرفية والخلقية والاجتماعية والجسمية والجمالية ، ولكن التضخم السكانى والاقبال المتزايد على التعليم من جميع طبقات الشعب اوجب أن يولى المسئولين اهتمامهم نحو الاستمرار فى سياسة الاستيعاب الكمى تاركين الجانب الكيفى لعامل الصدفة ، وبهذا لم تقم العملية التعليمية بدورها نحو تعديل السلوك وتحقيق النمو المتكامل فى جميع النواحى للتلاميذ ٠ وقد ادى ذلك الى ان اعداد كبيرة من الخريجين على جميع المستويات العالية والمتوسطة وأقل من المتوسط لم تحظى بالقدر الكافى من التعليم المناسب لطبيعة المرحلة ٠

ومن حيث المنظور الثانى وهو أثر التربية على المشكلة السكانية :

واذا كانت المشكلة السكانية لها اثرها السلبى على التربية فان التربية لها آثار ايجابية على هذه المشكلة فانها تؤثر على حركة السكان عن طريق مؤسساتها التعليمية والتدريبية للصغار والكبار ويظهر ذلك فيما يلى :

١ ــ اثبتت بعض الدراسات أن مستوى الخصوبة يتاثر بالمستوى الثقافى وأن التباينات فى الخصوبة عند حصول المراة على مستوى عال من التعليم كما أن مستوى الخصوبة ينخفض باضطراد مع زيادة التحصيل التعليمى ٠ ولا يفوتنا أن ننوه بانه توجد عوامل أخرى بجانب التعليم مسئولة عن هذه التباينات نذكر منها العادات ومواقف الطبقات الاجتماعية من الانجاب ٠

٢ ــ كذلك يدل معدل الوفيات على وجود علاقة وثيقة بين التعليم وانخفاض معدل الوفيات باعتباره أحد العوامل الرئيسية ضمن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتى من أهمها مستوى الدخل القومى والخدمات الصحية ونوع النشاط الاقتصادى ٠

ولهذا يجب الاهتمام بالتوسع فى التعليم سواء بالنسبة للذكور

أو الاناث وتعديل انماط السلوك التقليدية فيما يتعلق بحياة الاسـرة والنظافة والتغذية والانشطة الاجتماعية والثقافية والترويحية ٠

وحتى يكون الافراد اكثر وعيا بدورهم فى الاسرة وأقـدر على تحمل المسئولية تجاه مجتمعهم ٠

٣ ــ كما ينبغى بذل جهود كبيرة لتطوير التعليم بجمـيع أنواعه ومراحـله والتى من أهمها :

أ) توسيع الامكانيات التعـليمية على جميع المسـتويات والانواع المدرسية فيها واللامدرسية ٠

ب) تحسين انتاجية التعليم الكمية والنوعية والكيفية بحيث ينـم التلاميذ مراحلهم الدراسية فى الوقت المحدد بعد ان يكونوا قد حصلوا على معرفة دقيقة نتيجة العملية التعليمية الحديثة ٠

جـ) تكييف التعليم مع فئات السكان المختـلفة فى المجتمع بتصميم البرامج التربوية على ضوء ظروف البيئة واحتياجات الفئات والادوار المنتظر ان تليها هذه الفئات فى عملية التنمية الشاملة خـاصة سكان الريف

٤ ــ توفير المعلومات السكانية عن القضايا السكانية فى التعليم والتىتعرف بالثقافة السكانية لان شباب اليوم هم الذين سيواجهون مسألة اتخاذ القرارات الخاصة للامور المتصلة بالسكان مستقبلا خاصة فى المناطق الريفية ٠

٥ ــ ينبغى أن يوفر النظام التربوى امكانية كافية للتدريب واعادة التدريب لمواجهة التغير العلمى والتكنولوجى السريع ٠

٦ ــ بما أن الزراعة ما زالت هى أهم القطاعات الاقتصادية فـان النسبة المرتفعة من الاميين الكبار تطرح مشكلات صعبة فى تحديث الزراعـة وتصنيع الريف لذلك يجب أن نخطط لمشروعات تعليم الكبار ومحـو

الامية فى الريف ولا جدال حول امكانيته وقـدرته على أن يلعب دورا كبيرا فى عملية تخفيض الكثافة السكانية ذلك أن التعليم يخلق عنـد المتعلمين اتجاها نحو التطور الثقافى والفكرى والذى يؤدى بـدوره الى اقناع الاباء بمسئولياتهم الكبيرة نحو أبنائهم وبناتهم هذه المسئولية التى تتركز حول رعايتهم صحيا وثقافيا وتربويا وخلقيا ، وهذا مؤداه ايضا اقناع الاباء أبنائهم وبناتهم يشغلون عبئا اقتصاديا عليهم وذلك يعنى بالضرورة توفير التمويل اللازم لتربيتهم تربية تليق بكـرامة الانسان وانسانيته وهذا يؤدى الى اقناع الاباء بتنظيم النسل لانـه ضرورة اجتماعية تحتمها ظروف الحياة المعاصرة **ولكى تقوم التربيـة بدورها الكامل فى حل المشكلة السكانية لابد من اعادة النظر بصـورة جذرية فيما يلى :**

١ ــ التخطيط لسياسة سكانية جديدة :

حيث تفرض الارتباط الـوثيق بين المسائل السكانية وشئون التنمية والاهتمام بأمرين **اولهما** زيادة التنمية بالقدر الذى يسمح باستيعاب الاعداد الجديدة التى تدخل مجال العمل وتوفير الخدمات المختلفة للمواليد الجـدد وللسكان كلهم ٠

وثانيهما : الحرص على أن تساير الزيادة فى الانتاج ما يطرأ علىالسكان من زيادة بطبيعته لا يعنى بالضرورة تخفيض معدل النمو فى السكان لانالهدف الاساسى تحقيق التوازن بين نسبة الانتاج وعدد السكان ٠

٢ ــ تكامل الخطط التربوية مع خطط التنمية :

بحيث يعاد النظر فى السياسة التعليمية بما يتفـق ومطالب المجتمـع وتطوراته بصورة شاملة مع الاخذ فى الاعتبار الكم والكيف المطلوب ٠

٣ ــ التجديد فى النظام التربوى :

بحيث يكون التجديد شاملا حدود النظام التربوى وبنيته ويحتوىالتربية

وأساليبها وادارتها وتمويلها حتى يمكن مواجهة تحدى النمو السكانى والوفاء بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

٤ ــ أن تتكاتف كافة الاجهزة :

بما فيها دور العبادة والمدارس والجامعات والنوادى ووسائل الاعـــلام لتوعية الاباء والامهات بالاضرار التى تترتب على عدم تنظيم الاسرة فى كل مكان سواء فى القرى أو المدن ٠

٥ ــ كما يجب أن تعمل الدولة جاهدة على وضع خطة متكاملة للقضاء على الامية لان التعليم يؤدى الى فهم المشكلة بشكل يحتم على الاباء والامهات المتعـــلمين أن يوازنوا بين دخلهم وانجاب الاطفال ٠

الفصل السابع

مشكلة الأمية

مقـــــــدمة :

ان مشكلة الامية تعتبر من اخطر المشكلات التى تواجه العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، رغم الجهود التى تبذلها الدول لمحاربتها ، الا أن التعداد الكلى للاميين فى زيادة مضطردة تزايد بزيادة عـــدد السكان ، واذا لم تصحح الاتجاهات الحالية فان عدد الاميين فى العالم سوف يزداد من ٨١٤ مليـــون نسمة سنة ١٩٨٠ الى ٨٨٤ مليون عام ١٩٩٠ وسوف تدخل البشرية القـــرن الحادى والعشرين بما لا يقل عن ٩٥٠ مليون من الاميين ، وهكذا نجـــــد ان الموقف أصبح خطيرا عالميا ولذلك استقر الكفاح ضد الامية باعتباره مهمة كبرى من مهام المنظمة العالمية للثقافة والعلوم والتربية (منظمة اليونسكو) منذ عام ١٩٤٦ غير ان فكرة تعليم الاميين قد تطورت تطورا ملموسا خـــلال العقـــود الاخيرة،منذ عقدت المؤتمرات أولهما مؤتمر مونتريال عام ١٩٦٠ لتعليم الكبار ، وفى عام ١٩٦٤ تم تنفيذ برنامج تجريبى يستهدف الاعداد لاطلاق حمـــــلة دولية لمحو الامية الوظيفية ، وقد عرفت الاميـــة الوظيفية لاول مرة فى المؤتمر العالمى لوزراء التعليم الذى عقد فى طهران عام ١٩٦٥ بانها ليست غـــاية فى ذاتها وانما يجب أن تخطط بغرض اعداد الانسان اجتماعيا ومدنيا واقتصاديا تتجاوز كثيرا حدود تعليم القراءة والكتابة الاولية ٠

ولم يكن هدف البرنامج التدريبى العالمى لمحو الامية هو القضاء على الامية ولكن تجربة واثبات المزايا التى وفرها تعليم الاميين من وجهة النظر الاقتصادية أو بمعنى آخر كان هدف البرنامج دراسة العلاقات والتأثيرات المتبـــــادلة الموجودة أو التى يمكن اقامتها أو تغيرها بين تعليم الاميين والتنمية ٠

حتى يمكن أن نتعرف على الامية فى مصر فلا بد من أن نتحدث عـــــن العناصر الآتية :

اولا : مفهوم الامية ٠

ثانيا : مشكلة الامية على المستوى العالمى ٠

ثالثا : التتبع التاريخى لمشكلة الامية فى مصر ٠

رابعا : المجهودات المبذولة من أجل حل هذه المشكلة وأسباب قصورها ٠

خامسا : التصورات الممكنة لحل هذه المشكلة ٠

وسنتناول كل عنصر من العناصر السابقة بالتوضيح ٠

أولا : مفهوم الاميـــــة :

اختلفت الآراء فى تحديد معنى الامية ومعنى الامى فبعض الآراء ترىأن الامى هو ذلك الشخص الذى لا يعرف القراءة والكتابة ومنهم من يرى أن الامية تمتد لتشمل ذلك الشخص الذى لا يعرف واجبـــاته وحقـوقه السياسية والاجتماعية وتمتد أيضا لتشمل الامية المهنية حينما يستخدم وسائل متخلفة فى مهنته ولهذا لم تعد الامية قاصرة على الجهل بالقراءة والكتابة وانما اتسع مفهومها اتساعا كبيرا ليشمل الى جانب الامية الابجدية الامية الثقافية والامية الاقتصادية والامية السياسية والامية المهنية ويتضح ذلك من تعريف الـدولة للامى عام ١٩٥٨ حيث عرف الامى بأنه « كل شخص غير قادر على قـراءة وكتابة عرض بسيط وموجز للاحداث المتصلة بحياته اليومية بينما فى عـام ١٩٧٨ تطور هذا التعريف فيعتبر أميا كل شخص غير قادر على مزاولة كل الانشطة التى تحتاج الى معرفة القراءة والكتابة من أجل حسن آراء جماعية ومجتمعـــة»٠

وتعنى الامية لغويا الغفلة والجهالة فالامية الابجدية تعنى الجهل بالقراءة والكتابة والغفلة الناتجة لعدم معرفة القراءة والكتابة وهى قد تعنى ايضا العقلة والجهالة نتيجة لعدم قدرة الانسان على التعامل مع الناس بسبب عدم معرفته بهم وهذا ما يمكن أن يسمى بالامية الايدلوجية ، وباختصـــار فان الايدلوجية هى ذلك العلم الذى يهتم بفهم الانسان فـردا أو جماعة ذلك لان لكل فرد ايدلوجيته أى تصوره للحياة وهى التى تحدد تفكيره وتوجهه كمـا أنها هى التى تحدد أنماط سلوكه وعلاقته بالناس ونظام حياته ولذلك فتكون الامية الايدلوجية هى عدم القدرة على فهم الناس والاشياء وعدم القدرة على التعامل مع المجتمع أفراد وأشياء ويكون محو الامية الايدلوجية معنى التطبع

الاجتماعى وزيادة الفهم والادراك وزيادة القدرة على السيطره على الطبيعة.

الامية العلمية :

هى عدم قدرة الانسان على التعامل مع حقائق العلم وادراك الاشيـــاء بسبب جهله بها والعلم بحاجة الانسان العادى ليعيش فى هذا العصر حيث أن حياته اليومية متصلة بالعلم فيما يأكله ويشربه ويستخـــدمه من ادوات ومعدات ، ولذلك صار الامى اليوم على حد تعبير متى غفراوى « كاجـرب بين الاصحاء» ويعد عبء لا على نفسه فقط ولكن على المجتمع كله وان محو الامية العلمية يتطلب ان يصل الحد الادنى من المعلومات الى الانسان المراد محـو اميته العلمية ليستطيع ان يتعامل مع الناس والاشياء فى المجتمع الذىيعيش فيـــــه .

الامية الثقـــافية :

هى الغفلة والجهالة بطريقة الحياة الكلية فى المجتمع ويوجد بين الاميـــة العلمية والامية الثقافية بقدر الخلاف بين العلم والثقافة فالثقافة ليستمرادفا للعلم وانما ترادف الشخصية ولهذا نجد أن لكل مجتمع ثقافته التى تميـــزه عن غـــــيره .

الامية الاقتصـــادية :

هى الجهالة بالاساليب الاقتصادية الحديثة ســـــواء فى الاستهلاك أو الاستثمار أو العناية بالصحة العامة .

الامية السياسية :

هى الجهـــالة بالحقوق السياسية للفرد أو المجتمع وهى ايضـــا المواقف السلبية ازاء القضايا التى تهم الوطن .

وبالاضافة الى ذلك توجد الامية الحضارية فكما تعنى الاميـــــة الغفلة والجهالة ايدلوجيا أو علميا او ثقافيا أو اقتصاديا او سياسيا فان الاميـــة الحضارية تعنى الغفلة والجهالة حضاريا والحضارة تعنى الاقامة فى الحضر

أى الاقامة فى المدن والقرىضد البادية والاقامة فى الحضر أو الريفوالاستقرار فيه مع جماعة انسانية لابد أن يؤدى الى التفكير المشترك لحل ما يعترض الجماعة من المشكلات والى تعليم العادات والاخلاق والقوانين والعلومو الفنون الطبية التى تفرضها الحياة فى جماعة ومن ثم كان معانى الحضارة العمران والحضارة من هذه الزاوية صفة من الصفات التى ينفرد بها الانسان دونغيره من المخلوقات ومن ثم فان محو الامية الحضارية لابد أن يعنى محو الامية الايديولوجية ومحو الامية العلمية يعنى ان يكون الدافع الحضارى للامة هو نقطة البداية ونقطة النهاية فى التفكير فى النهوض حضاريا بهذه الامة ومن العرض السابق يتضح **أن مفهوم الامية الآن ينظر اليه من عدة زوايا تبعا لفهم مشكلة الامية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية** فينظر اليه من زاويته الوظيفية حيث توظف محو الامية فى خدمة التنمية بمعناها الشامل وربط محتوى الامية بالعمليات الانتاجية وبمجالات الحياة المختلفة ولا فوتنا ان نحدد **معنى الامية قانونيا :**

فنجر أن القانون المصرى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ ينص على أن الاميين هم المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ ــ ٤٥ سنة ولم يقيدوا فى المدرسة ولم يصلوا الى مستوى الصف الرابع الابتدائى كحد أدنى على خلاف القانون السابق الصادر سنة ١٩٤٦م الذى كان يحدد المدة بين ١٢ ــ ٤٥ سنة ويلاحظ على هذا القانون انه :

أ) أطال الفترة الزمنية لمن تعتبرهم أميين فشمل فئات عمرية من الممكن ان تسقط من التعليم الابتدائى ومن تعليم الكبار ٠

ب) شمل الاناث والذكور على حد سواء وهى خطوة هامة نحو تعليم الفتاة ومحو أميتها فى حين أن القانون السابق اجباريا للاناث وان كان يحد تطبيقه مع فئة عمرية منهن بين سن ١٢ ــ ١٥ سنة فقط ٠

ثانيا : مشكلة الامية على المستوى العالمى :

ان مشكلة الامية عامة فهى مشكلة من المشكلات التى تواجه معظم بلاد العالم خصوصا البلاد النامية ، كما يبدو من الاحصائيات أن حوالى نصف سكان العالم أميين غير أن هذه المشكلة ربما تبدو فى البلاد النامية أكثر تعقيدا

عنها فى البـــلاد المتقدمة فمثلا بلاد اوربا وأمريكا والاتحاد السوفيتى تبـــدو مشكلة الامية ضئيلة وذلك لان هذه الامم قد تقدمت حضاريا وقطعت شوطا كبيرا فى التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى وربما تصـــل الاميـــة فى هذه الامم الى ما يزيد عن ٥٪ وحينـــما نتطلع الى هذه المشـــكلة فى البلاد المتخلفة او البلاد النامية نرى العكس حيث الغـــالبية العظمى بين السكان اميين وعلى الاكثر بالنسبة الى النساء وهذا يرجع الى ان هذه الدول وقعت لفترات طويلة تحت قبضة الاستعمار وقد أدى الاستعمار الى تخلف البلاد النامية وهذا التخلف الثقافى والحضارى الذى أثر على زيـــادة نسبة الاميـــة بين الافـــراد ٠

والواقع أن مشكلة الامية قد شغلت أذهـــان المفكرين فى بلاد العـــالم كله سواء منها المتقدمة وعقدت من أجل ذلك المؤتمرات وأقيمت الندوات وشـــكلت لجان على مستوى العالم للمساهمة فى حل مشكلات الامية خصـــوصا فى البـــلاد النامية ٠

ولقد ساهمت الهيئة العالمية للتربية والعلوم اى منظمة اليونسكو فى هذا المجال وفتحت مراكزها المتعددة فى كثير من بلاد العالم النامى ولكن نظرا لضخامة المشكلة وصعوبتها فان نجاح المنظمات كان نجاحا محدودا لانه مرتبط بعوامل كثيرة اهمها :

١ ــ الاهداف المحلية فى كل بلد على حـــدة ٠

٢ ــ مشكلات التمويل ٠

٣ ــ مشكلات الطاقات البشرية ٠

ولذلك فان العمود الفقرى لنجاح هذه المجهودات من قبل المنظمات الدولية يعتمد بالدرجة الاولى على الاهتمامات المحلية وامل كل دولة على حدة وحينما نعيد النظر مرة اخرى على مستوى العالم المتقدم نرى أن الامية لـــم تبرز هناك كمشكلة رئيسية كما يوجد فى البلاد النامية ، ولذلك نجد هذه البـــلاد قد استطاعت فى وقت مبكر الى أن تخطو خطوات موفقة فيما يرتبط بنظـــام التعليم بجميع مراحله من الحضانة حتى التعليم العالى وبناء على ذلك فان

نسبة ضئيلة من المجتمعات المتقدمة هى التى توصف بالامية وبالمقارنة بين واقع المشكلة فى البلاد المتقدمة بالنسبة الى البلاد المتخلفة نجد أن البلاد المتقدمة تكاد تختفى منها هذه المشكلة ولكن تنتشر هذه المشكلة فى البلاد النامية والمتخلفة بشكل واضح بسبب الاستعمار وقلة موارد هذه البلاد كما ذكرنا ٠

ثالثا : التتبع التاريخى لمشكلة الامية فى مصر :

ان الامية فى مصر ظهرت منذ امد بعيد ويرجع ذلك من أول وهلة وقوع مصر فى قبضة الاستعمار سواء اكان استعمار عثمانى سنة ١٥١٧ أو فرنسى سنة ١٧٩٨ أو انجليزى سنة ١٨٨٢ ولكن لم تتوقف جهود المسئولين فى علاج هذه المشكلة وخاصة منذ عام ١٩١٩ نجد أن المسئولين فى الحكومة أولوا هذه المشكلة اعتماما كبيرا ولقد حثت ثورة ١٩١٩ المواطنين على تعلم القراءة والكتابة حتى يمكنهم أن يرفعوا المستوى الثقافى حتى يستطيعوا التخلص من الاستعمار وفى اعقاب ثورة ١٩١٩ صدر دستور ١٩٢٣ وهو أول دستور فى مصر نص على أن التعليم الابتدائى الزامى وبالمجان ففى اعقاب صدور الدستور صدر مشروع قانون الالزام سنة ١٩٢٥ وبدأت وزارة المعارف ومجالس المديريات سنة ١٩٢٢ بالاضافة الى تعميم التعليم الالزامى الىفتح فصول لعملية محو امية الكبار فانشىء ٦٢ قسما فى أنحاء القطر لمحو أمية الكبار منها ثلاثة بالقاهرة وواحد بالاسكندرية وعشرون بالشرقية وستة وعشرون بالقليوبية وتسعة بالجيزة وقسم فى كل من المنيا وقنا والمنوفية وفى عام ١٩٢٥ اضيف اليها ٢٢ قسما آخر الحقت بمدارس التعليم الابتدائى وقد ادت هذه الاقسام الى خفض نسبة الامية فى مصر من٢ر٩٤٪ سنة١٩٠٧الى ٤ر٨١علم١٩٣٧من مجموع السكان الذى كان سنة ١٩٠٧ بلغ ٥ر٩ مليون نسمة وقفز سنة ١٩٣٧ الى ٨ر١٣ مليون نسمة وظل العمل فى ميدان محو الامية لا يحكمه قانون أو تشريع حتى سنة ١٩٣٩ حيث انشأت وزارة الشئون الاجتماعية فاخذت على عاتقها عبء محو الامية وفى سنة ١٩٤٤ صدرالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمحو الامية ونص على أن التعليم الالزامىعلى كل مواطن فيما بين الثانية عشر والخامسة والاربعين وما بين الثانية عشر والخامسة عشر للاناث مع فرض عقوبات على المتخلفين ومدة الدراسة تسعة

شهور متصلة لخمسة أيام فى الاسبوع وساعتين كل يوم والمواد الدراسية القراءة والكتابة ومبادىء الحساب والدين وبعض المعارف العامة وأوجب القانون على أصحاب المؤسسات التجارية والصناعية الذين يستخدمون ثلاثين عاملا أو اكثر بالانفاق على تعليمهم ، كما فرض القانون على كل مالك لمائتى فدان أو اكثر الانفاق على تعليم عدد معين فى حدود ٣٪ من قيمة الضريبة التى يؤدونها وحددت المادة ١٧ من القانون مهلة ٤ سنوات لا يحق بعدها لمن لم يجتاز امتحان محو الامية العمل فى الوظائف أو المؤسسات التجاريةوالصناعية الخاصة • وفى عام ١٩٤٦ صدر القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ الذى نص على نقل الاشراف على محو الامية الى وزارة المعارف العمومية ، وتبعا لذلك انشأت الوزارة ادارة مركزية لمكافحة الامية ، وكانت نسبة الامية حين تسلمتها الوزارة ٣ر٨٠٪ فى المتوسط وتدرج اهتمام الوزارة بمحو أمية صغار السن أولا من ١٢ ــ ١٨ سنة واقتصرت على ذلك حتى عام ١٩٤٩ وفى العام التالى ضمت قطاع الفئة من ١٢ ــ ٢٥ سنة وفى عام ٥٠ ــ ٥١ شملت من هم بين ١٢ ــ ٢٥ سنة الا أن العائل كان ضئيلا ولكن التقدم كان بطيئا • وفيما بين العام ١٩٥٤/٥١ بدأت الوزارة مكافحة الامية الى الاميين من رجال البوليس والجيش والمسجونين وعمال المصالح الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية واستمرت الوزارة فى العمل على محو الامية ولكن لم يتجاوز العائد عن جميع برامج الامية حتى عام ١٩٦٠ عن معدل ٥ر٠٪ وكانت نسبة الامية تزيد عن ٧٢٪ فى ذلك العام ، والجدول الآتى يمثل نسبة الامية بين مجموع السكان الذين يبلغون سن العاشرة فيما فوق :

السنة	ذكور ٪	اناث ٪	جملة ٪
١٩٣٧	٧٦	٩٤	٨٥
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥
١٩٦٠	٥٦	٨٣	٧١

وبلغت النسبة عام ١٩٧٦ أى بعد مرور سنة عشر عاما للذين هم فى سن العاشرة فأكثر ٥ر٥٦ ٪ وكان عددهم ٦ر١٥ مليون نسمة من عدد السكان البالغ عددهم ٣٨ مليون نسمة •

ولعـــل أهم أسبـــاب تفاهم هـــذه المشكلة ترجع فى المقام الاول الى عدم الاستيعاب الكامل للملزمين وزيادة نسبة التسرب فى التعليم والى جانب هذين العاملين اللذين يعتبران منبع الامية ٠

يوجد بعض العوامل الجانبية التى سببت عدم جدوى الجهود التى بذلت حتى الآن للقضاء على الامية فى مصر ونذكر منهـــا ٠

(أ) عدم الوعى السكانى بخطورة المشكلة ٠

(ب) قلة الميزانية المخصصة لبرامج محو الامية ٠

(جـ) عدم الربط بين مشروعات محو الامية وخطط التنمية ٠

(د) نقص وضعف تشريعات محو الامية ٠

(هـ) نقص الحوافز وعدم فاعليتها ٠

وضعف اعداد وتدريب العاملين خاصة أن معظم المعلمين من العاملين بالتعليم الابتدائى غير المؤهلين لتعليم الكبار ، وانصراف العناصر الصالحة من المدرسين عن التدريس فى برامج محو الامية ٠

رابعا : الجهودات المبذولة من اجل حل هذه المشكلة وأسباب قصورها :

١ ــ الجهودات المبذولة من اجل حل هذه المشكلة :

لقد تعدد طرق العلاج لحل مشكلة الامية فى مصر منها التعاون الدولى وأخرى مجهودات محلية من أجل حل هذه المشكلة ٠

التعاون الدولى لحل هذه المشكلة :

كان من آثار التعاون الدولى فى مجال الثقافة والتعليم وقيام المنظمات الدولية واسهامهم الدولى فى حل هذه المشكلة مع مصر أثر واضح فى الصورة التاليـــة :

(أ) برامج النقطـــة الرابعـــة :

بموجب اتفـــاقيةعقدتها الحكومة المصرية مع ادارة النقطة الرابعـــة

الامريكية فى مايو سنة ١٩٥١ قدمت الحكومة الامريكية معونة فنية امتدت فيما امتدت اليه الى ميدان محو الامية ، فقامت بالاشتراك مع الحكومة المصرية بتجربة محـــو الامية والتعليم الاساسى فى قريتى الجلاثمة والمنـــوات بالجيزة ثم اضطلعت بها وزارة التربية والتعـــليم ابتداء من عام ١٩٥٥ ٠

(ب) مشروع اليونسكو فى سرس الليـــان :

أنشىء مركز التربية الاساسية فى الدولة المصرية بقرية سرس الليان بالمنوفية عام ١٩٥٢ بموجب اتفاقية بين اليونسكو والحكومة المصرية الا أنها اقتصرت على اعداد القائمين على التعليم الاساسى والدراسات التجريبية فى ميدان تعليم الكبار ومحو الامية بعد أن يكون لها جهد عملى ملحوظ فى ميدان محو الامية ٠

(جـ) مشروع مركز التدريب والتنظيم بقليوب :

أقيم هذا المشروع تنفيذا لاتفاقية بين الحكومة المصرية وهيئة الصحة العالمية فى مارس ١٩٥٢ وكان من أبرز أعماله المساعدة فى محو الامية بتحـــديد الدراسة فيما بين سن ٩ ، ٢٩ سنة بالخبرات والمهـــارات الاساسية لتنمية البيئة والنهوض بها الا أن العائد كان ضيئلا وكان قاصرا على التجريب النوعى ولم يصل الى التعميم ٠

المجهـــودات المحليـــة :

(أ) تنظيم برامج تعليمية لكل من فاتهم قطار التعليم ولم يســـتطيعوا ان يلتحقوا بالمدارس الاوليـــة برغبتهم أو بنـــاء على ظـــروف خارجة عن ارادتهم ولقد تولت وزارة التربية والتعليم الاشراف على تلك البرامج داخل الفصول المدرسية خصوصا فى المرحلة الابتدائية ٠

(ب) التدريب المهنى : لقد نظمت بعض المؤسسات الصناعية فى مصر تدريبا مهنيا يرفع من مستوى الآداء للعمال ويسهم مساهمة فعالة فى زيادة قدرتهم على ارتفاع مستوى الانتاج فى المؤسسة التى يعملون فيها ٠

هـ ــ **الارشاد الزراعى والصحى** : ظهر أن هناك تخلفا ثقافيا واسعا بين قطاع كبير فى المجتمع المصرى خصوصا فى الريف بحيث لوحظ أن انتشار الامراض والاوبئة راجع الى الجهل الصحى وعدم الادراك للاساليب الصحية فى طرق الحياة اليومية من مأكل ومشرب وكان لابد لهذا من علاج لا ينتظر تعليما للقراءة والكتابة ٠

ولما كان معظم سكان الريف مما يعملون فى الزراعة فلقد استلزم الامر أيضا برامج موسعة للارشاد الزراعى حتى يمكن الفلاحون من معرفة الاساليب الجديدة فى الزراعة وفى وقاية النباتات من الامراض٠

ولذلك فقد أتى الارشاد الزراعى والارشاد الصحى متلازمين للقطاع الكبير فى المجتمع الريفى حيث أن معظم من يعانون من التخلف الصحى يعيشون فى بيئات زراعية متخلفة ولما كان الجمهور فى هذا القطاع الكبير يعانى من انتشار الامية لذا فلقد تطلب الامر استخدام وسائل ارشادية لا تعتمد على القراءة والكتابة وحدها ٠

د ــ **التعليم الوظيفى** : ويقصد به غالبا محو الامية بشكل متكامل مع تدريب متخصصين يكون فى العادة ذا طبيعة فنية متصلة بالانشطة الصناعية والزراعية والخدمات ، ولقد قامت بعض الهيئات الصناعية بتحمل العبء الاكبر لمحو الامية للعاملين بها وفى اعطائهم قدرا معينا من التعليم الوظيفى الذى يخدم بالدرجة الاولى طبيعة العمال الذين يشتغلون به ويعملون فيه ٠

هـ ــ **الثقافة العمالية** : وتهتم الثقافة العمالية بتوجيه الخدمات المعرفية من حقوق وواجبات وذلك لقطاع كبير هو قطاع العمال بحيث يتمكنون من خلال معرفة انتمائهم الى المنظمات النقابية والثقافية كل ما يهم داخل العمل وخارجه ، خصوصا ما يتعلق بالامن الصناعى والتشريعات العمالية ولا شك أن هذا يساعد على معرفة دوره كمنتج وعلى معرفة دوره كعضو فعال فى مجتمع جديد هو المجتمع الصناعى ٠

و ــ **تنمية المجتمع** : ولما رأت الدولة أن معظم تلك البرامج انما تخدم اتجاها معينا ٠ لذلك فلقد سعت الى ايجاد نظام جديد لمحو الامية ليس بالشكل

المتعارف عليه من التعليم للقراءة والكتابة فقط وانما ايضـــا التنمية والتفكير والتوعيةبالمنظور السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى.

٢ ــ أسباب قصور المجهودات المبذولة لمحو الامية :

مما سبق يتضح أن هناك تحسنا فى الجهود المبذولة فى مجال محو الامية الا ان ذلك التحسن ما زال دون المستوى المطلوب سواء فى حجم العمل بصفة عامة أو فى القضاء على الفاقد فى التعليم وبخاصة اذا أخذنا فى الاعتبـــار ضخامة المشكلة وزيادة عدد الاميين ويتضح ذلك من الحقيقتين التاليتين :

الحقيقة الاولى :

ان الفصول التى تفتح لمحو الامية حاليا لا تستوعب الا سبعة من كل الف امى .

الحقيقة الثانية :

أن الجهود التى تبذل لا تمحو سوى أمية اربعة من كل الف دارس .

ومن هنا نجد أن أهم اسباب القصور فى السابقة هى :

أ) **ان العمل فى مجال محو الامية** قام فى معظم مراحله على أساس العمل الشامل بمعنى أن الجهود تهدف الى القضاء على الامية فى جميع انحاء البلاد فى فترة زمنية محددة دون النظر الى الامكانيات المتـــاحة التى يمكن أن تكون مصدرا صالحا لتمويل برامج محو الامية .

ب) **حصر العمل فى اطار وزارة التربية والتعليم** فقط وقلة الجهـــود التى تبذلها الوزارات والمؤسسات الحكومية والاهلية مما أدى الى تحمـــل الوزارة مسئولية التخطيط والتنفيذ والتمويل .

ج) **انخفاض الاعتمادات** التى ترصد لمحو الامية فى ميزانية التربية والتعليم فقد اتضح أن نسبة ميزانيات محو الامية لم تتعد ½٪ من ميزانيـــة التعـــــــليم .

د) **سيطرة البيروقراطية على تنظيم العمل** فهناك الادارة المركزية ثم الادارة على مستوى المحافظات وعلى مستوى المراكز ولكى يتم فتح فصول لمحو الامية ينبغى أن تتحرك الاوراق فى أكثر من جهة بين هذه المستويات المختلفة فاذا أضيف لذلك نوعية الموظفين الذين يقومون بالتنفيذ اتضح لنا اسباب تأخر فتح الفصول وانتظام العمل وعدم وصول الكتب وغيرها من الوان أضطراب العمل وانخفاض الكفاءة الانتاجية ٠

هـ) **ضعف اقبال الدارسين** على الالتحاق بفصول محو الامية وانقطاعهم عن الدراسة نتيجة عدم وجود الحوافز المادية والادبية ٠

و) **التشريع الخاص بمحو الامية** حيث صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ الذى يعبر عن اهتمام الدولة بالمشكلة ومدى قبولها لتحمل مسئوليات العمل ٠ لم يطبق التطبيق الذى يجب أن يكون عليه العمل لمحو الامية كما وجد به بعض القصور فى العقوبات التى توقع على المقصرين وقلة الحوافز الادبية والمادية ٠

ز) عدم الاخذ بمنهج التخطيط لمحو الامية الذى يتناسب مع ظروف مجتمعنا وامكانياته ٠

ح) بالرغم من تكوين المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الاميين كجهاز مسئول عن عمليات التخطيط والاشراف فلم يقم بدوره لوجود عيوب تتمثل فى انخفاض مستوى القائمين بالعمل بالمجلس وعدم وجود ادارة مالية متخصصة على مستوى مرتفع من الكفاءة ٠

خامسا ــ التصورات الممكنة لحل هذه المشكلة :

لقد تعددت الجهود لحل مشكلة الامية فى مصر فانه توجد تصورات مقترحة لحل هذه المشكلة والقضاء عليها لان مسئولية محو الامية مسئولية قومية تضطلع بها الوزارات والهيئات والمؤسسات والنقابات المهنية والعمالية٠

وفى بداية هذه التصورات المقترحة للعلاج فان المخطط لبرامج محو الامية عليه ان يقوم بدراسة كاملة للاحصاءات الموجودة على الطبيعة من حيث حجم

الاميين وعددهم وأيضا من حيث حجم الزيادة المتوقعة فى السنوات القـادمة لبرامج محو الامية على أساس تقسيم الاميين الى ثلاث فئات :

الفئـــة الاولى :

من سن ٦ ــ ٢٢ سنة وتقع مسئولياتهم لمحو الامية على اجهزة التعليم والتثقيف ٠

الفئـــة الثانية :

الاميون العاملون فى الحكومة والقطاع العام وتقع مسئولية محو أميتهم على المؤسسات والهيئات التى يعملون بها ٠

الفئة الثالثة :

الاميون العاملون فى القطاع الخاص وتقع مسئولية محو اميتهم عـلى الاجهزة الشعبية والنقابية وفى ضوء ذلك فان وزارة التربية والتعليم تتحمل المسئولية الكاملة ازاء الفئة الاولى وهذا يتطلب منها العمل على سد منـابع الامية وذلك باستيعاب الاعداد المتزايدة من الملزمين حتى تصل هذه النسبة الى ما يقرب من ١٠٠٪ من عداد الملزمين وعليها أن تضع خطة متكـاملة الجوانب لتوفير العدد اللازم من المدرسين والمبانى المدرسية والتجهيزات وهذا يتطلب توفير الميزانية الكاملة لاستيعاب جميع الملزمين وتوفير مكان لـكل طفل يصل الى سن الالزام ٠ كما أن على الوزارة أيضا أن تعمل على القضاء على ظاهرة التسرب وذلك بربط المدرسة بالبيئة المحيطة بها كما ان علىالوزارة أيضا أن تعمل على تدريب الاطفال الذين لا يواصلون الدراسة بعد المرحـلة الاولى لايجاد عمل لهم وضمان عدم عودتهم الى الامية والاخذ بنظام التعليم الاساسى فى المرحلة الاولى ستحل هذه المشكلة حيث انه تعليم يقوم عـلى تعليم الاطفال المجالات المختلفة ٠

اما بالنسبة للفئة الثانية وهم الاميون العاملون فى القطاع العامو الحكومة والفئة الثالثة وهم الاميون العاملون بالقطاع الخاص فينفذ ما جاء فى المـادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ من أن تعليم الكبار ومحو الاميـة مسئولية قومية سياسية تلتزم بتنفيذها مع وزارة التربية والتعليم الوزارات

الاخرى ووحدات الادارات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد العام لعمال النقل والنقابات المهنية وأصحاب الاعمال والمثقفون ٠

وللقضاء على هذه المشكلة أيضا بالاضافة الى ما سبق تتطلب هذه المشكلة اسلوبا علميا متكاملا تتحقق فيه الانتمائية والوظيفية والشمول والمتابعة٠ ويخطط له وتتضافر فيه جهود المجتمع كله رسمية وشعبية لتنفيذه فى مدى زمنى قليل وهذا الاسلوب يتطلب ما يأتى :

١ ــ هيئة تخطيط واشراف وتنفيذ ومتابعة تتولى جميع العمليات التى يتطلبها نجاح هذا الاسلوب عن طريق تخطيط علمى يقوم بالدراسة والبحث والحصر لكل الاميين بواسطة أساليب البحث العلمى المختلفة بحيث يمكن على أساسها حصر عدد الاميين وتصنيفهم الى مستويات مختلفة وتوزيعهم على فئات متنوعة لكل منها مطالبها العلمية والتدريبية٠

٢ ــ اعداد قوى بشرية قادرة على تنفيذ برامج محو الامية من معلمين ومدربين تدريبا كافيا على عملياتها ويتوفر لديها الحافز لهذا العمل الاجتماعى مهما كانت صعوبته ومشقاته ٠

٣ ــ توفير كل ما يستلزم نجاح هذه الخطة من ادوات وكتب ومناهج وأماكن للدارسين ٠

٤ ــ تقسيم الخطة الى مراحل زمنية بحيث يمكن تنفيذ كل مرحلة فى مدة زمنية محددة وامكان متابعتها وتقويمها ٠

٥ ــ التنسيق بين الجهود الشعبية والرسمية فى الخطة والاشراف على تنفيذ هذا التكامل بدقة حتى لا يبدد احدهما جهد الآخر ٠

٦ ــ ايجاد نوع من الحوافز القوية السلبية منها الايجابية لدى الاميين لكى يقبلوا على التعليم بدافع قوى ٠

٧ ــ اتخاذ جميع الاجراءات التنظيمية والتنفيذية والتشريعية لانجاح هذه الخطة فى وقتها المناسب والمحدد لها ٠

٨ ــ العمل على ايجاد علاقات أساسية بين المخططين لبرامج محـــو الامية والمسئولين عن التخطيط السياسى عن طريق الندوات المشتركة بينهـــم حتى تأتى هذه الجهـــــــود متكاملة ومتناسقة ومحققة لاهداف الدولة وبرامجها من محو الامية سواء فى خطة خمسية أو عشرية تتناسب مع طاقاتها الاقتصادية والمالية ٠

الفصل الثامن

مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقـــــــدمة :

ان الهدف الاساسى للتنمية هى رفع الدخل القومى ورفع دخل الفرد فى المجتمع باستثمار جميع موارده وامكانياته المـــــــادية والبشرية والتعليمية والثقافية لكى تصبح معدلات الزيادة فى هذه الدخول أكثر وأسرع من معدلات الزيادة السكانية بل وأسرع من مستويات طموح هؤلاء السكان ٠

ولكى تتحقق التنمية لا بد من اتخاذ التخطيط العلمى اسلوبا فى تحقيق أهدافها سواء فى المجتمعات المتقدمة او المجتمعات النامية وهى فى أخـــــذها بالتخطيط العلمى تحاول ان تلتزم بأسسه وشروطه ومنها الشمول والتنوع فى الخطط القطاعية أو الفرعية لكل نواحى وعوامل الانتاج الاقتصادىبالاضافة الى ذلك يمكن القول بأن التنمية تتحقق اذا توافرت العوامل البشرية الثلاث الآتيـــــــة :

١ ــ الادارة العلمية وكوادرها البشرية ٠

٢ ــ القدرات العلمية والتكنولوجية ٠

٣ ــ القوى العاملة وتحقيق العمالة الكاملة فى مجالها ٠

وبعد هذا العرض الموجز سنتناول العناصر الآتية :

أولا : معنى التنمية ٠

ثانيا : مقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

ثالثا : دور الدولة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

رابعا : وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

خامسا: معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

سادسا: دور التربية فى حل مشكلات التنمية فى مصر •

سابعا : دور الشباب نحو التنمية فى مصر •

وسنتناول كل عنصر بالتفصيل :

أولا ــ معنى التنمية :

يرى البعض أن التنمية من النمو بمعنى زاد أو كثر يقال نما الزرع ونما الولد ونما المال اى كبر وازداد •

ومعنى ذلك ان التنمية تعنى زيادة الدخل القومى والبعض الآخر يراها فى ارتفاع المستوى الاجتماعى والذوق العام ، وعند آخرين أن التنمية شخصيه سردها الى الفرد •

وسواء كانت التنمية عملية شخصية سردها الى الفرد أو عملية اجتماعية سردها الى الامة كلها فان نتيجتها واحدة لان الامة ليست مجموعة من الافراد وليست هذه هى المشكلة ولكن المشكلة هى تنمية المجتمع •

فالتنمية هى عملية تغير حضارى بالغة الصعوبة والتعقيد اذ تتطلب تبديل اجتماعى واقتصادى وهى تؤدى الى تقدم المجتمع اذا كانت تقوم على الاسس ومبادىء يتفق عليها علماء التربية والمتخصصون فيها واذا ما ابتعدت فكرة الاسس والمبادىء تؤدى الى عكس المراد بها •

وخلاصة القول نجد أن المفهوم المتكامل للتنمية هو انها عملية تغيير حضارى وبديل اجتماعى واقتصادى ، للدافع التاريخى الذى عايش ويعيش فى المجتمع ، فالتنمية تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولاسلوب تصورها وليس التغير الاجتماعى وليد عامل واحد ولكنه وليد عدة عوامل تتفاعل مع بعضها تفاعلا مستمرا فى ضوء ظروف الحياة هذا بالاضافة الى تدخل الدولة لاحداث التنمية على نحو معين يكفل عدم تخلف المجتمع عن المجتمعات الاخرى وذلك لان النمو فى المجتمع فى عصر العلم والتكنولوجيا لم يعد يحدث النمو تلقائيا دون تدخل الدولة •

وعملية التنمية عملية مستمرة لان ما نعتبره اليوم تنمية قد يتحول فى الغد الى تخلف اذا لم يساير خطى المجتمعات الاخرى عن طريق التنمية.

ثانيا : مقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

تعنى التنمية الاقتصادية الانتقال بأفراد المجتمع من انماط سلوكية معينة قد مارسها الافراد حتى أصبحت فى نظرهم مقدمة الى أنماط سلوكية اخرى جديدة متحررة تتلاءم مع أهداف المجتمع وفلسفاته فنحن لا يمكن أن نقيم صناعة من الصناعات فى مجتمع معين دون أن نعرف ما يترتب على انشائها من نظم ومؤسسات اجتماعية وما يترتب على ذلك من تعارض مع القديم ومصارعته له ، ودراسة المجتمع من الناحية النظرية يساعد على حسن قيام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعملها اذ أن دراسة اتجاهات الافراد والعمل على مواجهتها عند القيام بالتنمية أمرا هاما ، من هنا جاءت أهمية التربية فى اعادة كسب ثقة المواطنين فيما تقدمه التربية من خدمات للفرد والمجتمع.

والتنمية الاجتماعية تعنى تغيير المجتمع وتعتمد فى هذا التغيير على اساس تغيير العادات وانماط التفكير مما يؤدى الى القضاء على المشكلات الاجتماعية ، ويتم تربية المواطنين الصالحين القادرين على الانتاج والتفكير الابتكارى .

وتعيش المجتمعات النامية فترة عصيبة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ويعيش الجيل الجديد هذه المرحلة من التغير وهو فى هذا يواجه مشكلتين :

الاولى : هى الهجوم على القديم بتقاليده .

الثانية : هى مواجهة الجديد بما فيه من مخاطر واحتمال النجاح أو الفشل.

ولهذا فان اى تغيير يحدث فى جانب من جوانب المجتمع لا بد أن يكون له صدى فى بقية الجوانب فالتغير الفكرى لابد أن يكون له انعكاسه على النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها كما ان التغير الاقتصادى لابد ان يكون له انعكاسه أيضا على النواحى الاجتماعية والفكرية والسياسية.

على أية حال فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية هى الطريق الذى تسلكه الدول النامية لتحقيق المستوى الانسانى اللائق من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تحقيقا لمبادىء الفكر المعاصر وامكانية تطبيقه فالفصل بين تنمية الانسان وتنمية المجتمع فصل غير طبيعى ٠

ولذلك نجد أن للتنمية أربعة مقومات أساسية هى :

١ ــ التكامل ٠

٢ ــ رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى ٠

٣ ــ الاساس الفلسفى ٠

٤ ــ التغير الثقافى أو تعديل السلوك ٠

ويفصل ذلك ما يلى :

١ ــ التكامل :

ان عملية التنمية عملية متكاملة تتضمن جميع جوانب المجتمع وجميع امكانياته وعلى هذا الاساس ترتبط الوسائل بالاهداف فى عملية التنمية ارتباطا وثيقا اذ لا تقتصر الاهمية على مجرد التنمية ولكن لابد من توضيح الهدف من هذه التنمية ٠

٢ ــ رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى :

وتهدف تنمية المجتمع أيضا الى رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لجميع أفراد المجتمع فيشعر جميع الافراد بانتمائهم لهذا المجتمع وهذا الاحساس بالانتماء يؤدى الى تماسك المجتمع والقضاء على أساليب التوتر والفرقة بين أفراده ٠

ويؤدى ذلك الى تضحية الافراد من أجل مجتمعهم ويتفانون فى العمل لتطوره ٠

٣ ــ الاســاس الفلسفى للتنميــة :

وتنمية المجتمع تقوم على فلسفة فكل مجتمع يؤمن بفلسفة معينة يعتنقها ويعمل على تطبيقها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهـــذه الفلسفة تتضمن الاهداف ووسائل تحقيقها وتشمل المدى الذى تصـــل اليه الخدمات فى المجتمع ونظرته الى الفرد الانسانى والمستوى الاقتصـــادى والاجتماعى الذى يحب أن يصل اليه هذا الفـــرد ٠

٤ ــ التغير الثقافى او تعديل السلوك :

وتنمية المجتمع تتضمن تغيرا ثقافيا يتوقف مداه وعمقه على مدى ارتباطه بالانسان الذى يحدث له هذا التغيير ، وتكون هذه التنمية ناجحة عندما تتحول هذه التنمية الى عادات سلوكية فعالة فى حياة الفرد ، وهنا تتدخل التربيـــة ذوتتدخل الثورة الثقافية لاحداث التغيير المتأصل ولتجعـــل من التنمية حقيقة واقعـــــــة ٠

ثالثا ــ دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الفلسفة التى يعتنقها المجتمع ونستطيع أن نميز بين نظامين من هذه الفلسفات٠النظام الاول يؤمن بتدخل الدولة فى حياة الافراد وفى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الى أبعـــد مدى وهى الفلسفة التى تعتنقها النظم الشمولية ٠

والنظـــام الآخر هى الفلسفة التى تترك الفرد يمارس طرقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير أن الاقتصاد الحر الخاضع لاهواء الافراد لـــم يعد له وجود فى الواقع ، وأصبح تدخل الدولة لتحقيق مطالب النمـــو فى أقصر فترة ممكنة سمة من سمات العصر الذى نعيشه وبخاصة فى الـــدول النامية ، فالدولة هى التى تنظم وتخطط وترسم للسياسة الجديدة وتنفيذها تبعية على كل ماهو صالح واصبح دورها الاساسى فى تحقيق خطة التنمية، وتتضح ظاهرة تدخل الدولة لتحقيق التنمية فى بلاد العالم الثالث بعـــد حصولها على استقلالها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ويرى هوجين أن

من الحرب العالمية الثانية والاندفاع المتزايد نحـــــو التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المنخفضة الدخل أصبحت تؤمن بالتدخل الشـــامل فى مجالات النشاط الفردى والجماعى لتحقيق التقدم وتوطيد كيـــان الدولة السياسى وحريات افرادها فى نفس الوقت • ونتيجة لذلك صـــارت هـــذه البلاد فى تغير ثورى سريع •

ولقد بدا المشتغلون بالعلم أنفسهم يدركون أن نظام الاجور هـــو عقبة أمام العبقرية الخلاقة للانسان وان مستقبل انتاج الطاقة سيحدده وجـــود مجتمع ذى نظام جماعى للثروات الطبيعية والنظام الجماعى يمنحه منتشجيع للفنون هو وحده الذى يمكنه أن يمد العالم بالوسائل التىتلزم لزيادة تطوره فهى طبيعة العصر العلمية التكنولوجية تفرض حتى على البلاد الراسمـــالية أن تتخلى عن نظرياتها التقليدية من أجـــل تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية •

رابعا ــ وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ان الدول النامية تعتمد فى تعويض ما فاتها من الحضارة ، وتضييـــق المسافة التى تفصل بينها وبين الدول المتقدمة عـــلى وسيلتين اساسيتين من وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية هما :

أولا : التخطيط

ثانيا: التربيـــــة

اولا : التخطيط :

وسنتحدث هنا عن التخطيط الســـليم ودوره فى التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية ثم نتحدث فيما بعد عن دور التربية فى التنمية •

فالتخطيط فى ابسط صورة هو التنسيق بين ما يرغب الفرد أن يحققـــه لنفسه أو لاسرته أو للجماعات التى ينتمى اليها ، وبين امكانياته وما يقـــع تحت يده من قدرات مادية وبشرية بالاضافة الى الظروف البيئية والزمنيـــة التى يمكن أن تتحكم فيه ، وذلك فى حدود فترة معينة يهيىء خلالها نفســـه

التى يمكن أن تتحكم فيه ، وذلك فى حدود فترة معينة يهيىء خلالها لنفسه نفعا أو مصلحة او يحقق له ولغيره حياة أفضل أو مركزا ارقى ٠

والتخطيط هو عملية موازنة بين القدرات والطاقات المتاحة وبين الاهداف والتطلعات والامال فهو على هذا الاساس وسيلة الى غاية ويتكون من مجموعة من الافكار والتدابير والخطوط والاساليب التى تدور حول مجموعة من بضعة آمال تسيطر على ذهن الفرد أو الجماعة وتاخذ بها الدولة وتصوغها فى صورة مشروعات تحال ثانية الى خطوات تنفيذية حتى تصبح حقيقة واقعة فعملية التخطيط تقوم فى أول الامر على نوع من التصور الا انها يجب أن ترتبط بين المجال التصورى والمجال التطبيقى والتنفيذى وأن يتم ايضا الربط بين الاهداف والامكانيات ٠

ومن هنا جاء التخطيط الاقتصادى والاجتماعى هو الاسلوب الامثل الذى تضمن بواسطته الدول النامية استخدام جميع الموارد القومية الطبيعية والبشرية بطريقة علمية وعملية وانسانية لكى يتحقق التقدم للمجتمع ويتوفر لجميع أفراد الشعب حياة الرفاهية ٠

ثانيا : دور التربية فى التنمية :

وعندما تبين للاقتصاديين والمخططين أن المساعدات المادية وحدها لاتكفى لاحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة ظهرت الحاجة الى التربية كوسيلة من وسائل التنمية فالقضاء على التخلف يتطلب قاعدة عريضة من الوعى الانسانى وقوة بشرية عاملة متعلمة ومدربة وقد اكتشف الاقتصاديين أهمية التعليم الجيد المخطط ، واكتشفوا ان العدو الحقيقى لتقدم الشعوب هو الجهل والبطالة المقنعة ٠

ولا يستطيع أى مجتمع أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا اذا اتخذ من التربية وسيلة الفعال فمن المعروف أن العوامل الثقافية والاجتماعية تؤثر تأثيرا كبيرا فى عملية التنمية فهى تزيد من الانتاج أو أن تحد منه وان تزيد من الاستهلاك أو ان تحد منه ولا يتسنى لعوامل الانتاج فى علاقتها ببعضها كما وكيفا أن تحدد وحدها مقدار ما يكون عليه المجتمع من انتاجية

ولا حجم الزيادة التى يمكن ان تضاف اليها أو مدى السرعة التى تتم بها كما أن مقدار ما تدره تلك العوامل الانتاجية من دخول حقيقية يتوقف على حالة البيئة التى نزاول خلالها وجوه النشاط الاقتصـــادى فالبيئة فى مجتمع من المجتمعات الانسانية هى المظهر الخارجى الذى يعبر عما يدور من أمانى افراد المجتمع ومعتقداتهم الدينية والاخلاقية والثقافية ، والبيئة هى التى تحـــدد الدوافع ونماذج السلوك والتربية وسيلتها فىتغيير هذه البيئة وتعديل سلوك الافراد التى يعيشون فيها ليتكيفوا معها كما ان التربية عملية تنشئة فردية واجتماعية واصبحت تتطلب العملية التربوية الانسان والمجتمع ومن هنـــا يراعى تحقيق التكامل بينهما فى تخطيط محـــكم بتطـــور يضمـــن تحقيـــق الاستثمار البشرى لمصلحة كل من الفرد والمجتمع ٠

وخلاصة القول نجد ان وسيلتا التنمية هما التخطيط والتربيـــة لا غنى لاحدهما عن الاخرى للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يفـــوتنا أن ننوه الى أن التخطيط التربوى أيضا اصبح وسيلة هامة من وسائل تحقيق تنمية المجتمعات تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية واصبح مظهرا ممـــيزا للتربية فى القرن العشرين حيث ظهرت بعض الدراسات التى حاولت ايجـــاد تكامل بين جهاز التخطيط التربوى وبين المسئولين عن تخطيط القوى العاملة والتنمية الاقتصادية ٠

خامسا ــ معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

توجد عوامل كثيرة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فى الدول النامية وأهمها :

١ ــ النظام الاجتماعى الاسرى أو القبلى حيث أن هذا النظام يركز ولاء الفرد للاسرة وللكبار فى هذه الاسرة وهذا يؤدى الى التعصب الاسرى وبالتالى انتشار المحسوبية والمحاباة وهذا يعوق التنمية ٠

٢ ــ نوع النظام السياسى السائد فى مجتمع من المجتمعات فالقيادة الحزبية التى لا تنظر الى الصالح العام وتهتم بمصلحة احزابها ٠

٣ ــ انتشار البيروقراطية فى الجهاز الحكومى فى البلاد النامية حيث تخضع لقوانين ولوائح ادارية متخلفة ٠

٤ ــ نقص الاداريين المدربين الذين تتوافر لديهم المهارات اللازمة لادارةعملية التنميـــــة ٠

٥ ــ عدم النظر الى التكامل بين جوانب التنمية المختلفة لان تحقيق التوازن ضرورة لازمة لتحقيق التنمية ٠

٦ ــ انتشار الامية والتى تتسم بها غالبية الجماهير فى البلاد المتخلفة٠

٧ ــ اعتماد المجتمعات النامية على الزراعة القائمة على اساليب بدائية ٠

٨ ــ التزايد السكانى المستمر فى الدول النامية الذى يبتلع التنميةالاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الحالات ٠

٩ ــ القناعة بمستوى من العيش وهذا لا يساير روح العصر الحديث٠

١٠ــ عدم وجود تقاليد راسخة للحكم وفى كثير من الاحيان تعانى الدول النامية سلسلة من التغيرات والانقلابات وهذا ما يكلف هذه الـــــدول كثـــــيرا ٠

وبالاضافة الى ذلك نجد ان المجتمعات النامية لا تستطيع ان تستبـــدل قيمها وسلوكها بين لحظة وأخـــــرى بانماط القيم والسلوك التى تتضمنها حضارة الدول المتقدمة ٠

فالشعوب النامية تتمسك بثقافتها وبحضارتها وقيمها الاخلاقية ولامكان ايجاد تنمية اقتصادية واجتماعية يجب أن تقوم الدول النامية بعلاج هـــذه المعوقات السابق ذكرها ٠

سادسا ــ دور التربية فى حل مشكلات التنمية فى مصر :

اذا نظرنا الى مصر على اساس انها دولة من دول العالم الثالث نجـــد انها تنفرد بمجموعة خصائص تميزها عن غيرها من الدول النامية وأهم هذه الخصـــــائص :

١ ــ مصر ذات حضارة قديمة نشأت على ضفاف نهر النيل ٠

٢ ــ ان موقع مصر الجغرافى وتدخلها للغزوات المستمرة من الشرق والغرب جعلها معبرا حضاريا وثقافيا ففيها تلاقت ثقافة الفراعنة بثقافةالاغريق والرومان والفرس والعرب والحضارة الغربية فى العصر الحديث ٠

٣ ــ ان التاريخ الحضارى الطويل أكسب الشعب المصرى صفة التجانس والوحدة والاصالة والايمان والصلابة وهذه الصفات جعلت امكانيــة التنمية متوفــرة ٠

٤ ــ ان مصر كانت اسبق دول العالم الثالث فى السير على طريق الحضارة الحديثة فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ٠

والواقع أن مصر بدات منذ عصر محمد على مؤسس الدولة المصرية الحديثة بمحاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد طور محمد على الاقتصـــاد المصرى من اقتصاد تقليدى الى اقتصاد تقدمى على التصنيع فى أوائل القرن التاسع عشر ولكن تعرض مصر للتدخـــل الاجنبى ثم وقوعها تحت قبضة الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ حال ذلك دون تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية الى أن جاء عام ١٩٢٠ فأسس طلعت حرب بنك مصر لتحـــرير الاقتصاد المصرى من قبضة الاجانب وبدأت وثبة جديدة للتنمية وكانت فى حدود ضيقة لان الهدف الاساسى منها كان الاهتمام بضرورة التحررالاقتصادى وحماية الافراد من استغلال المشاريع الاقتصادية الخاصة ٠

وبعد ذلك جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فأخـــذت تخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدمت لاول مرة خطــة عشرية (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠) على مرحلتين لتحقيق التنمية الشاملة ومضاعفة الدخل القومى وارتفاعمستوى معيشة الفرد وأنشأت القطاع العام واتخذت مجموعة من الاجراءات لتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى وتذويب الفوارق بين الطبقات منها اعادة توزيع ملكية الاراضى الزراعية وتأميم المؤسسات الاجنبية والراسمالية المستغــلة وفرض الضرائب التصاعدية وأصدرت الثورة مجموعة من القوانين سنة ١٩٦١ لتذويب الفوارق بين الطبقات فأممت غالبية المشروعات الاقتصادية كالبنوك

وشركات التأمين وأخرى خاصة بالتأمينات الاجتماعية وفى عـــام ١٩٦٣ أصدرت مجموعة أخرى من التأمينات وزيادة الضرائب التصاعدية وبامتـلاك راس المال وسيادة القطاع العام واستطاعت الدولة انشاء الكثير من الصناعات الاستهلاكية وزادت نسبة الانفاق على المشروعات الصناعية زيادة واضحة بالمقارنة مع ما انفق على القطاعات الاخرى ويوضح الجـــدول الآتى تلك الظـــاهرة ٠

توزيع نسبة الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية

من عام ١٩٦١ ــ ١٩٧٥

القطـاع النسبة المئوية	١٩٦١ ٪	١٩٦٦ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٧٥ ٪
الزراعـــة	٢٠ر٧	٢٠ر٩	١٧ر٢	٧ر٦
الصنـــاعة	٢٠ر٠	٣٧ر٤	٣٤ر٦	٣٠ر٨
الكهـــرباء	٢ر٥	١٩ر٣	٧ر٧	٤ر٣
التشـــييد	٠٠٠٠	١ر١	١ر٠	٢ر٤
النقل والمواصلات	٢٨ر٣	١٢ر٩	٢٠ر٠	٣٠ر٤
التجـــارة	٢ر٠	٧ر	٢ر٠	١ر٣
الاســـاكن	١٥ر١	١١ر٨	١٠ر٣	١٣ر٨
الخدمـــات	١١ر٤	٥ر٩	٨ر٢	٩ر٤

وبالرغم من تقدم الصنـــاعة المصرية فى الستينيات الا أن التنمية الاقتصادية لم تستطع أن تحقق صناعات استثمارية تقارن بما هـــو قائم فى البلاد المتقدمة ووجهت الاهتمام الى الصناعـــات الاستهلاكية التى تعنى بالحاجات الضرورية للقطاع العريض من المستهلكين وحتى هذه الصناعات لا تستطيع منافسة الصناعة الاجنبية فى الجودة ومع ذلك فقد أوجـــدت الصناعة فى مصر فرصة كبيرة لاستيعاب عدد كبير فى ميدان الصناعة فكان عدد العمال عام ١٩٧٣ (٣٦٣ر٠٠٠ عامل) فأصبح عددهم عـــام ١٩٧٠ (٩١٦ر٠٠٠ عامل) وذلك بفضل تقدم الصناعة غير أن غالبية القرى العاملة غير مدربة وتتفشى الامية بين غالبية العمال وتعانى الصناعة من النقص فى التخصصات الدقيقة وهذا أدى الى قلة الانتاجية ٠

حقيقة أن التعليم قد خطى خطوات هائلة فى الزيادة العددية ولكن هـذا التوسع الكمى لم يتبعه تحسن فى نوعية التعليم واهتمت الدولة بوضـع الخطط التعليمية التى ترتبط بخطة التنمية الاقتصادية ٠

ومع هذه المحاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى استطاعت أن تحقق ارتفاعا فى الدخل القومى وقدره ٢٨٪ فى الخطـة الخمسية الاولى بمعدلنمو سنويا يقرب من٦٪ الا ان نمو سلوكالافراد وتفكيرهم لميتغير بنفس السرعة وهذا يرجع الى أن الاتجاهات السلوكية والفكرية فى المجتمع المصرى الاتجاه الى الانفاق دون أن يكون هناك مدخر والتنمية الاقتصادية تعتمد على مدخرات جميع أفراد الشعب ويضاف الى ذلك مستوى النفقات الباهظة على حفلات الزواج وميلاد الاطفال والمآتم وهذا الانفاق يقضى على المدخرات التى تحتاج اليها خطط التنمية وذلك لان التنمية الاقتصادية هدفها ايجـاد انتاج متوفر وتوزيع عادل واستهلاك سليم وادخار مناسب ٠

وفى ضوء ذلك تلعب التربية دورا هاما فى خلق الوعى الاقتصادى لدى المواطنين وبين أفراد الطبقات المختلفة حتى تغير تلك الانماط البالية من التفكير والسلوك التى لاتتناسب مع حاجة التنمية الى ادخار مناسب والى رأس مال مستغل فى تحقيق التنمية والتربية هى التى تعمل على هذا التطوير والتغير ٠

وهنـا يجب الاهتمام بالتخطيط العلمى الدقيـق للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية لكى تؤتى ثمارها ويمثل التخطيط التربوى أهمية كبرى فى مصر فالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى لايستطيع أن يحقق مايصل اليه من نتائج سواء أكانت هذه النتائجمبادىء أو تنظيماتدون أن تتحول الى أنماط سلوكية اجرائية واتجاهات فكرية وذلك يتحقق بالتربية ومن هذا كان علينا أن نخطط للتربية تخطيطا دقيقا ٠

فالتخطيط التربوى يهدف الى اعداد الخبراء والمتخصصين اللازمين للخطة الاقتصادية كما يهدف الى اعداد الاداريينالذين يقومون بتنفيذ الخطة ، ويهدف أيضا الى تدريب الايدى العاملة فى المؤسسات التعليمية المختلفة ، وهكذا يرتبط التخطيط التربوى باعداد القوى البشرية وبعبارة أدق بتحقيق التنمية الاجتماعية وذلك لأن من ارتباط الهيكل الوظيفى بمستويات التعليم المختلفة

ترتبط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية فتكون وظيفة الخطة التعليمية تحقيق أهداف خطة التنمية ٠

فالتربية والتعليم عملية استثمارية لها عائد اقتصادى يمكن حسابه كما أن التعليم يجعل الافراد اكثر قبولا للمخترعات الجديدة والاستفادة منها كما تفيد فى تيسير وسائل البحث العلمى وتعدد الخبراء والمتخصصين اللازمين لخطة التنمية وهذا يؤدى الى زيادة الانتاج زيادة كبيرة،كما أن التربية تزيد من قدرة الافراد على التكيف على ظروف العمل ومع مايحدث فيه من تغيير نتيجة للتقدم العلمى والتكنولوجى او نتيجة للنمو الاقتصادى ٠

وبذلك فان التخطيط التربوى الدقيق المنظم يسهم فى حل مشكلة التنمية فى مصر ٠ وعلينا ان نحدد أخيرا دور الشباب فى خطة التنمية فى مصر وهى الفئة التى يقع عليها العبء ٠

سابعا ــ دور الشباب نحو تحقيق التنمية فى مصر :

أن على الشبـــاب فى جمهورية مصر العربية دورا هاما فى التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية وأهم اتجاهات الشباب نحو التنمية فى مصر هى ٠

١ ــ بذل مزيد من الجهد لمواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال العمل باستمرار على تحقيق توازن بين مستوى الدخول وبين الارتفاع المستمر فى الاسعار ، ويمكن ايجاد هذا التوازن بمضاعفة الانتاج ودعم القطاع العام وتحريره من اغلال الروتين والبيروقراطية والفســـاد الادارى فى الوقت الذى نعمل فيه على تنمية القطاع الخاص ٠

٢ ــ دعم القيم التى تدعو الى احترام العمل اليدوى وتقديره وانهاء التنافر بين العمل اليدوى والعمل العقلى والاعتماد على المهارة والكفاءة فى آداء العمل ٠

٣ ــ التوسع فى برامج التعليم الفنى والتدريب فى كافة المستويات ٠

٤ ــ الاهتمام بدراسة كيفية استثمار أوقات الفراغ عند الشباب للافادة من

طاقاتهم وسد بعض الاحتياجات من خلال توفير فرص مناسبة للعمل تتاح لهم خلال أوقات فراغهم ٠

٥ ــ الاهتمام بتدعيم قيم الارتباط بالأرض بين الريفين من خلال النهوض بالقرية وتطوير الانتاج الزراعى والارتفاع بالخدمات الاجتماعيـــة والتعليمية والصحية وفقا للتنمية الزراعية التى تعد احدى مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة ٠

٦ ــ التأكيد على اهمية ربط التعليم باحتياجات البيئة المحلية وتطوير نظم الدراسة فى المدارس والمعاهد والجامعات على أساس ان تسهم فى تنمية وتطوير المجتمعات المحلية التى توجد فيها والعناية بتخـــريج شباب قادر على خدمة مجتمعه المحلى ٠

٧ ــ وضع البرامج الكفيلة لمحو الامية ويمكن الافادة من الشباب المتعلم فى هذا الصدد وذلك لأن الأمية تعوق التنمية ٠

٨ ــ اقامة المدن الجديدة على تخطيط علمى دقيق بما يجعلها مصدر جـــذب ويمكن الاستفادة بالشباب فى القيام بمشروعات تعمير هـــذه المدن وتشجيعهم على الاقامة بها ٠

ثامنا ــ جهود الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان من ابرز جهود الدولة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر حل مشاكلنا الاقتصادية انعقاد المؤتمر الاقتصادى الموسع والذى افتتحـــه السيد/رئيس الجمهـــورية فى الفترة من ١٩٨٢/٢/١٣ حتى ١٩٨٢/٢/١٥ بالقاهرة وقد اسفر عن انعقاد المؤتمر صدور التوصيات الآتية ٠

* ضرورة عودة الدولة الى اتباع أســـلوب التخطيط القومى فى رســم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وهو اسلوب يوائم مقتضيـــات التنمية واهدافها ، بالنسبة للحكومة والقطاع العام حيث يكون ملزما، وبالنسبة للقطاع الخاص والمشترك والاجنبى ، يفيده ذلك فى ايضاح السياسات الحاكمة والاهداف الاقتصادية امامه ، لكى يكـــون هنـــاك ضمان مشاركة هذه القطاعات فى تحقيق أهداف التنمية ٠

* تحديد فترة انتقالية محدودة سنتين أو ثلاث ، يتم خلالها التدرج فى اتخاذ الاجراءات والتوصل الى السياسات اللازمة للمرحلة القادمة ، وفقا للاهداف ، وذلك تمهيدا لاعداد الخطة الشاملة للدولة ٠

* لابد أن تبقى سياسة الانفتاح الاقتصادى ولكن يجب اصلاح ما ظهر فيها من اتجاهات استهلاكية انحرفت بها عن طريقها المرسوم ، فى خدمة الاقتصاد المصرى ، وحتي يكون انفتاحا انتاجيا ٠

مشاركة القطاع الخاص :

* الحرص على مشاركة القطاع الخاص فى المجالات الانتاجية ، لذلك دعى المؤتمر الى اتخاذ القرارات اللازمة لضمان اتجاه راس المال والخبرة المشتركة نحو قطاعات الانتاج التى تحددها خطة التنمية للاولويات ٠ وقال ان القضايا الاساسية التى يمكن عن طريقها زيادة الانتاج الزراعى الصناعى ، ثم مناقشتها فى المؤتمر ، وتم التاكيد على ضرورة اعادة النظر فى أولويات الاستثمار بحيث يتم توجيهها هذه الوجهة ٠

* التركيز على الاسكان الشعبى باعتباره ضرورة ملحة للتخفيف على الجماهير الكادحة من أبناء الشعب المصرى ، والاهتمام بالمرافق الاساسية ، والتنسيق الكامل بين كل المشروعات تحقيقا لاهداف الخطة القومية ٠

* ضرورة النظرة المتكاملة الشاملة فى النمو الاقتصادى ، بحيث لا يكون علاج المشكلات جزئيا انما يكون فى الاطار العام لخطة التنمية وان يكون التوازن بين مختلف القطاعات ٠

* ويرى المؤتمر ضرورة استمرار الدولة فى كفالة الطبقات الشعبيةالعريضة نظرا لما تعانيه هذه الطبقات من التضخم وارتفاع الاسعار ، وباعتبار أن هذه الطبقات هى الاولى بالرعاية ولابد أن تكون لها الاولويات المطلقة فى أهداف الخطة ، وأن يتم ذلك بتوفير العمل للقادرين عليه ، وخلق فرص عمل جديدة فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى الخاص

والعام ، بما يكفى على الاقل لمجابهة الزيادة السكانية التى تضيف الى قوة العمل سنويا ٤٠٠ الف شخص ، يزيدون سنة بعد سنة ٠

زيادة استثمارات الخطـــة :

لذلك يرى المؤتمر انه من الضرورى زيادة استثمارات الخطة عن معدلها الحالى بحوالى الربع حتى يمكن تحقيق هذا الهدف وتدبير الموارد الـــلازمة للاستثمار سواء من فائض حصيلة تصدير البترول أو عن طريق المدخـــرات المحلية أو الموارد الخارجية ٠

وأكد المؤتمر انه لابد أن تكون سياسة مصر على انقاص الاعتماد عـــلى العالم الخارجى ، تدريجيا ، وزيادة الاعتماد على الامكانيات الذاتية ، وذلك نظرا للمسالب الناجمة عن الاعتماد على القروض وزيادة ديون مصر ومراعاة العدالة الاجتماعية ، والغاء الفروق الكبيرة بين الدخول فى المجتمع ، بحيث تنقص الفروق فى الدخل بين طبقات المجتمع ، مع ضمان تساوى الفرص٠

الفروق بين الدخول :

ويرى المؤتمر ان وسائل انقاص الفروق بين الدخول تقتضى تصـــاعد الضرائب على الطبقات القادرة ، وتقديم الخدمات المجانية ، وخفض نفقات المعيشة ، عن طريق الدعم امام الطبقات محدودة الدخل وتوفير فرص العمل للشعب على أساس الخبرة والمهارة وذلك يؤدى بنا الى الاقتراح الذى قـــدم للمؤتمر بضرورة الاخذ ببرامج قومية واسعة ومكثفة للتدريب واعداد العمالة الماهرة ، وكل ذلك بهدف دعم الطبقات محدودة الدخل أما بالنسبة للدعم٠٠ يرى الخبراء أن الدعم باق ٠٠ وهناك اقتراحات مختلفة لترشيده حيث اقترح البعض الابقاء عليه كما هو ٠٠ واقترح البعض الآخر الابقاء على مستـــواه الحالى بالنسبة لنحو عشر من السلع الاساسية والتدرج فى السنوات القادمة فى انقاصه على باقى السلع الاقل اهمية والتى لاتمس حياة الجماهير العريضة

وقال بالنسبة للتدريب ، فان الخبراء يرون ضرورة التوسع فى تدريب الحرفيين ، والعاملين فى القطاع العام والخاص على مستوى جميع العاملين، كما ستقوم القوات المسلحة بدور هام فى تدريب المجندين ، بما يساعد على تنفيذ خطة الدولة ٠

تدعيم القطاع العام :

وبالنسبة للقطاع العام ، فان المؤتمر يرى انه مسئول اساسى بالنسبة للاقتصاد المصرى ولكن هناك ضرورة حاسمة لتدعيمه وتحرير الادارة فيه وتوفير الحاجات الضرورية للشعب ودخوله فى مجالات التطور والمنافسة.

ضرورة التوسع والتركيز فى زيادة الانتاج الغذائى ومواد البناءوالسلع الاساسية للاستهلاك الشعبى ، بحيث يكون الانتاج معاونا فى اصلاح التوازن بين الصادرات والايرادات الذى اختل فى السنوات الاخيرة ، وذلك فى اطار السياسة الصناعية والزراعية التى تهم مصر اساسا للحد من الاستيراد ؛ وزيادة التصدير .

الفصل التاسع

مشكلة البيروقراطية في الجهـاز الاداري

مقـــــــــدمة :

تردد كلمة البيروقراطية على السنة الكثير من أفراد المجتمع وربما ان معظمهم لا يعرفون ما هيتها ولكنهم يدركون أن هذه الكلمة لها دور كبير فى عملية الادارة داخل المجتمع ولهذا يجب ان نتحدث أولا عن الادارة لكى نوضح مضمون البيروقراطية ٠

فالادارة فى أوسع معانيها هى اتجاه مخطط الى حل جميع المشكلات فى كل نشاط فردى أو جماعى أو هىالمقدرة على التنسيق بين العديد من المناشط الاجتماعية يغلب فيها التعارض بدرجة من المهارة تجعـــلها جسما واحـــدا بوحـــده متكاملة ٠

ويقرر لوثرجوليك أن الادارة تتعلق بانجاز العمل وبلوغ اهداف محددة٠

ولهذا فان عملية الادارة داخل المجتمع تلعب دورا فى عملية الانتـــــاج وبالتالى فالتوجيه للادارة الناجحة يؤدى الى استثمار ناجح ، ســـواء فى المؤسسات التى تبدوا فيها عملية الانتاج أمرا متعذرا مثل سائر قطـــاعات الخدمات من صحة وتعليم ودفاع وشرطة أو فى المؤسسات التى يبدو فيهـــا الانتاج امرا متيسرا مثل جميع المؤسسات المنتجة من مصانع وشركات وكلما زاد المجتمع تعقيدا ونموا ازدادت تبعا لذلك أهمية العملية الادارية فمع كل وظيفة جديدة تظهر مشكلة جديدة فى التنسيق والتوجيه وكثيرا منالصعوبات الكبرى فى عصرنا تنبع من ذلك العامل وهو النمو والتنمية ٠

ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن الادارة ليست الا لمواجهة المشكلات وانما هى فى الواقع عامل خلاق فى الحياة الحديثة ووسيلة الانجاز وتحقيق حياة افضل للشعوب فى كل مكان ، وقد اتضح على سبيل المثال ان المطلب الاول للتقدم فى البلاد النامية والذى يسبق الصناعة او القوى الكهربية أو أى شىء آخر هو ان تكون الادارة العامة قادرة على أن تضع اساس البناء فى مكـــانه الصحيح ثم تستمر بعد ذلك أمينة وفعالة لدرجة تسمح للمجتمع أن يتطـــور الى مستوى أعلى واكثر تعقيدا ٠

وللادارة نفس الاهمية بالنسبة للدول ذات الحضارة الصناعية وتظهر اهمية الادارة بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى أيضا والمتتبع لتاريخ الادارة فى العصر الحديث يرى ان الادارة العلمية او حركة كفاية الاداء كما تسمى نشأت بعد سنة ١٩١٠ بقليل وحتى ذلك الوقت كانت الادارة العامة والادارة الخاصة تدار استنادا الى التقليد والعادة أكثر من اعتمادها على الجهد الموجه نحو اكتشاف الاجراءات منطقية واقتصادا بالنسبة لانواع محددة من المواقف ثم بدا التغيير بحركة الادارة العلمية التى استندت فى نشأتها الاولى الى اعمال المهندسين ٠

وللادارة العصرية اشكال كثيرة وتنظيمات متعددة ولكننا فى هذا المجال سنتحدث عن شكل واحد من اشكال الادارة وهو ما يعرف بالبيروقراطية وسنتناول هذا الموضوع فى الجوانب الآتية :

أولا : مفهوم البيروقراطية ٠

ثانيا : تاريخ البيروقراطية ٠

ثالثا : عيوب وأمراض البيروقراطية ٠

رابعا : دور التربية تجاه بيروقراطية الادارة ٠

وتفصيل ذلك فيما يلى :

اولا : مفهوم البيروقراطية :

تعنى كلمة بيروقراطية لغويا الحكم أو التحكم فى الامور عن طريق المكاتب ، واذا تكلمنا عن المكاتب ، فان هذا يعنى الذين يجلسون عليها ويكون بعدهم تصريف الامور وهؤلاء هم فىالغالب كبار الموظفين فى مختلف الوحدات وان أول من استخدم كلمة بيروقراطية هو العالم الالمانى ماكس فيبر الذى لاحظ أن طبقة البيروقراطيين اى الذين بيدهم الامور وامكان تعريفها من على المكاتب هذه الطبقة ينبغى أن تحظى بتوجيه وترشيد مستمرين لضمان رفع قدراتهم الادارية وتحسين أساليب عملهم خاصة وان هذه الطبقة ستعامل معها مجموع المواطنين فى شتى أوجه النشاط اليومى٠

ولكن للاسف الشديد ان كلمة بيروقراطية صارت الآن تعنى غير المعنى الذى كان يقصده العلماء عندما صاغوها ووضعوا لها النظم والقواعدوالاجراءات التى من شأنها أن تحدد لكل انسان عملا وفقا لميوله واستعداداته ورغباته وأن تتابع هذا الشخص فى عمله لتزيد من كفاءته وقدراته وان يتم انسياب العدل وفق قنوات للسلطة يعلو بعضها بعضا فى اطـــار التنظيم الادارى الموضوع للوحـــــدة ٠

فأصبحت تعنى نتيجة للتحريف والتعقيد والجمود والســلبية انها تعنى الفساد وعدم التقيد بتحقيق أهداف التنظيم وهناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة انها خانقة لقوة الابتكار ومغللة للشعور بالمسئولية ، واحيانا تعنى الرشوة وبذلك اصبحت مثيرة للشبهات انهم يشبهون البيروقراطية بعجــوز شمطاء وآله حرباء تفرح بما تتغذى عليه من اقتصاديات المجتمع ومصـــالح البشر ان لفظ البيروقراطية قد أصبح كما يقول الدكتور محمد توفيــق رمــزى فى مقدمة كتابه الذى ترجمه عن البيروقراطية نتيجة للتحريف والتشهير يعنى التبذير والفساد وعدم التقيد ٠

ولكن المفهوم الفنى لهذا اللفظهو حكومة المكتب أو الادارة عــن طــريق المكاتب « وهذا يعنى مجموعة الموظفين والادوات والاجراءات التى يستخدمها التنظيم فى القيام بعمله والوصول الى هـــدفه أو هى نوع التنظيم الــذى يستهدف اتمام أعمال ادارية كبيرة عن طريق التنسيق المنظم لاعمـــال أفراد عديدين ، والتنظيم الادارى قد يكون عاما او خاصا وهو يسمى بالبيروقراطية مادام له حجم معين وبهذا نجد أن البيروقراطية موجودة فى كل المؤسســات الكبيرة لانها هى الوسيلة الانسانية والمادية التى تحاول المؤسسة أن تحقق اهدافها ، ولكن هناك معنى أكثر تحديدا لهذا اللفظ يقصره على الحكومةوهذا المعنى يشير غالبا الى الادارة التنفيذية جميعها وعلى الاخص الموظفين الدائمين واجراءات وأدوات العمل المتصلة بهم ، ومن الناحية الادارية نجــد ان عمل الحكومة يتلخص فى تطوير البيروقراطية ذات الكفاية والاستجابة التى تتحمل المسئولية ثم المحافظة عليها ٠

والبيروقراطية ضرورة من ضرورات الحكومات الحديثة فان أعمـــــال

الحكومع لا يمكن أن تتم باصدار القوانين فحسب بل الواجب أن تستخـــدم أعداد كبيرة من الموظفين ليقوموا بتنفيذ سياستها ٠

فاذا كان البعض يرى أن البيروقراطية تعنى الســـــلبية المنتشرة بين الموظفين وانتشار الرشوة والمحسوبية والتواكل بينهم أيضا فان كـــل ذلك ليس المعنى الصحيح للبيروقراطية ، فالبيروقراطية هى الادارة عن طريـــق المكاتب عن طريق استخدام الموظفين والاساس الرئيسى الذى تعتمد عليه هو البيروجرام او البرنامج وبمعنى آخر ما يطلق عليه اسم لوائح أو قوانين أو أى تعليمات مكتوبة أخرى ٠

ثانيـــا : تاريخ البيروقراطية :

ان البيروقراطية هى ادارة المكاتب قد ظهرت منذ قيام الدولة فهى لـــــم تظهر خلال العصور البدائية حيث أن الكثافة السكانية لم تكن من الكـــثرة ولان الاتصال كان يتم مباشرة بين الآمر والمنفذ هذا بالنسبة للبيروقـــراطية بمعناها الايجابى ولكن البيروقراطية بشكلها السلبى أى عدم الاكتراتبالامور والاستهانة بمصالح الناس فقد ظهرت فى مصر القديمة وقد ظهرت بشـــكل واضـــح فى المجتمع الرومانى مع مولد الامبراطورية وظهرت بشكل أوســـــع خصوصا من اتساع المساحة التى تستوعب الامبراطـــورية واحتاج الامـــر ضرورة توصيل الاوامر كما استلزم موظفين كثيرين يتمتعون بسلطة كبيرة أسهمت الى حد كبير الى نشر الفساد لفترة طويلة من الزمن ، وفى نهـــــاية العصور الوسطى فى القرن الخامس عشر تقريبا طرأت فى اوربا ســـلسلة من التغييرات تسمح باقامة نظام ادارى بل وتستلزمه ولم يكن هذا النظام يسمى بالبيروقراطية ، انه تجميع لاقسام البلاد وتقوية للسلطة الملكية وتثبيت لمقر الملك وايجاد موارد ضريبية دائمة ٠

ويبدو ان الشكوى من البيروقراطية بشكلها السلبى بدأت مبكـــرة ففى فرنسا أدان فرومانتو الزيادة العامة التى طرأت على عدد المحامين والموثقون ووكلاء النيابة والمراقبين ٠ وعلى الامتداد الزمنى نرى أنه فى عـــام ١٩١٧ اضطر النظام الشيوعى الى أن يشن كفاحا شديدا حتى يجعل تقدم وانتشار المكاتب امرا بطيئا ٠

والامر المثير للدهشة حقا ان اثار المكاتب وصل الى حد أنه عام ١٩٦٠ ولدت دولة جديدة فى افريقيا ولم يكن لحدودها علاقة بالاصول السكانية غير ان حدودها تطابقت مع الحدود التى رسمتها الادارات الاستعمارية وقتها فى مكاتبها فكأن المكاتب قد أوجدت دولا ٠

واستمرت السلبية فى ادارة المكاتب وعدم الاكتراث بمصالح الجماهير حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتلتها ثورة التصحيح عـام ١٩٧١ واعادت البيروقراطية الى أصولها الايجـابية وهى ادارة المكاتب بحـزم ووضعت اللوائح والقوانين التى تنظم عمل الموظفين داخل المكاتبومجازات المقصر منهم ٠

ثالثا : عيوب وامراض البيروقراطية :

ان الغالبية العظمى من الناس يرجحون ان للبيروقراطية عيوب وأمراض على أساس انها مسئولة عن كل عيوب الادارة ٠ ولكن السلوك الادارى كأى سلوك انسانى عرضة للخطأ وسوء الفهم وسوء التقدير والانحراف ومن هذه الزاوية أصبحت الادارة فى مصر نتيجة لاصابة هذا السلوك البشرى بهـذه الامراض وكانت أهم اسبابها تلك الصفة التى اصيبت بها الشخصية المصرية نتيجة عهود الظلم والاستبداد والاستعمار **وهى الخـوف من تحمل المسئولية** وبالتالى فسرت اللوائح الادارية على نحو يعطل الاعمـال ويعوقها فيزيح الادارى المسئولية الى من فوقه ويزيح عبء العمـل الى من تحته وهـذه الشخصية فى الواقع ضعيفة لانها تفتقد الحافز ولانها تخاف نتائج العمـل ان هى اقدمت عليه أضيف الى ذلك ضعف نظام الرقابة والمساءلة والمحاسبة لضعف القانون بجانب ضعف الضمير الخلقى وهذه قضية تربوية بالدرجـة الاولى ٠

وبجـانب الخوف من تحمل المسئولية تاتى **الظهرية** فالموظف الحـكومى كلما يهتم بالكيف فهو ينظر دائما الى الزمن وكم قطع من الساعات وكم بقى له حتى يعود الى منزله بصرف النظر عما قدم من انتاج أو عمل اكثر من ذلك يقضى أغلب وقته فى العمل بين اغراض ذاتية من طعام وشراب الى تهرب

فى دهاليز المكاتب التى توجد بها والمهم هو انفـــاق الوقت حتى يثبت انه استمر فى العمل حتى يستحق صرف المرتب ٠

ولعلنا نلمس ما تتسم به مكاتبنا من الهالة التى يحيطها المديرون بأنفسهم من صعوبة الاتصال بهم الا عن طريق السكرتارية وأخذ المواعيد وعدم اتباع سياسة الباب المفتوح وهذا خير شاهد على الانفصالية بين الاداريين وبين المنتفعين من جماهير الشعب ٠

وبالاضافة الى ذلك نجد عادة وقت الموظفين القدامى فى وجه المـوظفين الجدد بتفوقهم على تفكيرهم المبتكر ٠ وأخيرا نجد التناقض بين الاجهـــزة المكتبية، فتعدد جهات كثيرة تملك من اللوائح مايتيح اصدار قرارات تتضارب فيما بينها مع مثيلاتها بجعل الضحية لهذه التناقضـــات الجمهـور المغـلوب على أمـــره٠

ولعل ما يفسر العمل الادارى فى مصر على امتدادها هو تأثير الولاءالشديد للاسرة وللاصدقاء على حساب العمل وهذا ما ينتج عنه مانسميه بالمحسوبية٠

رابعا : دور التربية تجاه بيروقراطية الادارة :

ان مشكلة البيروقراطية على النحو الذى اشرنا اليه يوصلنا الى ان لهـا وجهين احدهما يتطلب أعمال الفكر الادارى نفسه من جانب المتخصصين فى علم الادارة حتى يغيروا من القوانين واللوائح والتنظيمات بشكل يتنـاسب مع المتغيرات الجديدة ويتخطى عيوب البيروقراطية الحالية ٠

وثانيهما يتطلب احلال قيم جديدة وفكر جديد فى الانسان محل قيم بالية متشبثة بأعماق الشخصية المصرية ٠ ذلك انه لا يمكن عـلاج هذه المشـكلة بمجرد تغيير الاشخاص بغيرهم وباصدار التشريعات والقوانين فأمـراض البيروقراطية أولا وأخيرا هى أمراض سلوكية تختص بها العلوم السلوكية وفنونها التربوية وعلى التربية ان تدرس خصائص الشخصية القوميةوتتعرف على السلبيات فيها وعلى أسبابها الاجتماعية والثقافية وترسم صـــورة لشخصية المستقبل وتضع برنامجا وتحـــدد أسلوبا يوصلها لتحقيق هذا الهدف ٠ ولعل من ابرز الخصائص السلبية للشخصية المصرية التى تخضـع

للدراسة والتحليل ومعرفة العوامل التى تسببها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية تغيير البيئة والظروف والتربة التى بنيت فيها وخلق ظروف بيئية جديدة لكى تنمو نموا صحيحا ٠

ودور التربية فى هذا هى عملية التنشئة على ايجابيات تحلها محل هذه السلبيات ٠ واحداث تكيفات جديدة للاوضاع وللظروف البيئية الجديدة وهذه الخصائص السلبية التى تقوم التربية بعلاجها وتغيرها هى الانانية ، الحقد، الانتهازية والتسلق ، اللامبالاه ، والسلبية ، السخرية والتهكم ، النفاق والرياء ، التواكل ، الشكلية ٠

والمعروف أن الادارة ليست جزءا منفصلا عن المجتمع وانما هى احدى عناصره وعناصر ثقافته ، وقد تأثرت بما تأثرت به الثقافة كلها من عوامل قوة وعوامل ضعف وما مر به المجتمع المصرى من استعمار ومن تخلف اقتصادى واجتماعى قد أثر على ثقافته كما أثر فى نفس الوقت على الادارة فيه وبالتالى على الشخصية المصرية ، ولعلاج المجتمع والادارة فيه هو خلق شخصية تخلو من السلبيات وتتصف بالآتى :

١ ــ الاستقلالية فى تفكيرها واعتمادها على نفسها فى تقديرها للمسئولية وتنفيذها ٠

٢ ــ شخصية تتبع الاسلوب العلمى فى فهمها للامور وفى مناقشتها لها وهذا الاسلوب يكسبها صفات موضوعية ٠

٣ ــ شخصية تؤمن وتثق بنفسها وذكائها وبقدرتها على اصدار قرار وهذا يتطلب نوعا من الادارة المرنة والا نظل المركزية هى الشكل المسيطر على نظامنا الادارى ٠

٤ ــ أن تكون شخصية مدربة على اسلوب الادارة العلمية الحديثة ٠

وهذا يتطلب نوع من التدريب فى المعاهد الادارية بالاضافة الى التدريب اثناء الخدمة على هذه الاساليب ان مثل هذه الشخصية الجادة التى تحتاجها لادارة أعمالنا لانستطيع ان نوجدها بالوعظ والارشاد ولابمجرد الاقناع النظرى

وانما عن طريق تنشأتها من خلال نظام تربوى ينظم اتجـــاهاتها وقيمها ومعارفها وهذا يتطلب :

١ ــ اعادة صياغة حياتنا بالقضاء على السلبيات الموجودة ٠

٢ ــ اعادة صياغة مناهجنا التعليمية ٠

٣ ــ اعادة صياغة تدريب القائمين على العملية التربوية من مدرسين ومشرفين واداريين ٠

الفصل العاشر

أهم مشكلات التعليم الابتدائى الراهنة وطرق علاجها

أولا اهم مشكلات التعليم الابتدائى :

هناك كثير من المشاكل التى تواجه التعليم الابتدائى بعضهـا يعـود الى القصور فى قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى والبعض الآخر يعود الى القصور فى تطبيق القوانين · وأهم هذه المشكلات ما يأتى :

١ ــ الاميـــــــة :

تعتبر مشكلة الامية من أهم المشاكل التى نتجت من القصور فى بعض قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى والتى يعانى منها المجتمع المصرى فنجد ان القوانين الصادرة لتنظيم التعليم الابتدائى تنص عـلى ان التعـليم فى المرحلة الاولى الزامى كما قضيت على أن يعاقب من لم ينفذ قـانون الالزام بغرامة قدرها القانون بجنيه واحد ·

واذا نظرنا الى هذه العقوبة نجدها تافهة وأدت الى تهاون اولياء الامور فى تنفيذ قانون الالزام بعدم ارسال أطفالهم الى المدرسة الابتدائية عنـــد وصولهم سن الالزام وخاصة الريف المصرى ·

وبالاضافة الى ذلك لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من استيعاب كافة الملزمين حتى الآن ·

وقد زاد الطين بله انتشار مشكلة التسرب فى مدة الالـزام التى تبدأ من سن السادسة الى سن الثانية عشر وكذلك التسرب الذى انتشر بين التـلاميذ فى خلال فترات الدراسة ·

وقد اضاف ضعف مستوى التلاميذ التعليمى فى المرحلة الابتدائية الى عودة التلاميذ الى الامية بعد انتهاء مرحلة التعليم الابتدائى ·

واذا نظرنا الى هذه المشكلة نجد أنها تولدت منذ بدأ الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ وما زلنا نعانى منها حتى الآن ·

ويتضح لك من الاحصائيات التالية :

فطبقا لاحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٦٨ نجد أن نسبة الامية بلغت ٥ر٧٥٪ من مجموع الاطفال فوق سن العاشرة اى نحو ٥ر١٢ مليون نسمة منهم ٥ مليون امى من الذكور ، ٥ر٧ مليون امى من الاناث٠

وفى سنة ١٩٧٠ وجدت لجنة الخدمات العامة بمجلس الدولة أن نسبة الامية قد زادت عن ٧٨٪٠

وترجع أهم عوامل الزيادة فى نسبة الامية فى مصر الى اننا شعب ولود فبمعدل كل دقيقتين يولد ثلاثة اطفال ويتضح ذلك من المقارنة بين تعـــداد سنة ١٩٣٧ ــ ١٩٧١ م٠

ففى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان حوالى ١٣ مليون نسمة تقريبا ــ أما فى سنة ١٩٧١ فبلغ عدد السكان حوالى ٣٥ مليون نسمة تقريبا ٠

ومن واقع الارقام والاحصاءات بالنسبة لاعداد السكان فى مصر فى سن ٦ ــ ١٢ سنة وهو من المرحلة الابتدائية سنة ١٩٧٨ ومدى استيعاب المرحلة الابتدائية لهم نجد أن عددهم ٦ر٢٨٦ر٠٠٠ طفلا استوعبت المرحلة الابتدائية منهم فى العام ذاته ١٩٧٨/٧٧ حوالى ٤ر٢١١ر٠٠٠ طفلا بنسبة ٦٧٪ اى أن الفاقد فى هذه الشريحة هو حوالى ٢ر٠٧٥ر٠٠٠ يشكلون المنبع الاساسى للامية وفى عام ١٩٧٩/٧٨ كانت نسبة القبول فى التعليم الابتدائى بالفرقة الاولى بمدارس الوزارة وبالمدارس الخاصة ومدارس الازهر يبـــلغ حوالى ٨٣٣ر٥٠٠ طفلا بينما ان عدد الملزمين فى سن السادسة يبلغ ٩٦٤ر٠٠٠طفلا أى أن القبول كان بنسبة٨٦ر٤٪ وأن هناك أكثر من ١٣٠ر٠٠٠ طفـــلا لـــم يتخلفوا بالمدارس فى سنة ١٩٧٩/٧٨ يمثلون احد منابع الامية ٠

عدد المتقدمين بالفرقة السادسة الابتدائية فى عام ١٩٧٨/٧٧ بلـــغ ٦٠٢ر٠٤٧ تلميذا وكان عددهم قبل ست سنوات عند التحاقهم بالفرقة الاولى عام ١٩٧٣/٧٢ هو ٧٢٨ر٠٥٢ تلميذا أى بفارق قدره ١٢٥ر٩٠٥ تلمـــيذ يمثلون ١٧ر٣٪ تسربوا من المدارس بسبب او لآخر وهذا منبع آخر من منـــابع الامية٠

واذا نظرنا الى عدد المتقدمين فى الصف السادس الابتدائى عام١٩٧٨/٧٧ نجده بلغ ١٤٧ر٦٠٢ تلميذا نجح منهم فى الشهادة الابتدائية ٥٥١ر٤٤٧تلميذا بفارق قدره ٥٩٦ر١٢٤ تلميذا لم يحصلوا على الشهادة الابتدائية ونسبتهم ٧ر٢٠٪ ويحتمل اضافة الجانب الاكبر الى رصيد الامية ٠

وبالنسبة للاميين الكبار فانه طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ فان عدد السكان فى مصر من سن عشر سنوات فاكثر كان ٤٠٤ر٦١٦ر٢٧ بينما كان عـــدد الاميين فى الوقت ذاته ١٦٢ر٦١١ر١٥ بنسبة ٥ر٥٦٪ (النسبة فى الذكور ٢ر٤٣٪ وفى الاناث ٧١٪)٠

ومن البيانات والاحصاءات السابقة نجد ان الامية مازالت منتشرة ويرجع هذا الانتشار الى القصور فى قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى ولم تستطع الدولة حتى الان القضاء على الامية بالرغم من القوانين والتشريعـــات التى صدرت بشأن تعليم الكبار ٠

مركزية الادارة :

نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى المادة ١٦ عـــلى ان تتولى وزارة التربية والتعليم عملية التخطيط ومتابعته ميدانيا فى مجال التعليم العام بمراحله الثلاث على مستوى الجمهورية ٠

وتقوم المديريات التعليمية بالتنفيذ والمتابعة الميدانية على المســتوى المحلى وفقا للقواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم ٠

ومن هذا النص يتضح ان الادارة التعليمية ما زالت ادارة مركـــزية حيث ان جميع امور التعليم يرجع فيها الى وزارة التربية والتعليم٠

واستمرت الادارة المركزية حتى الان بالرغم من صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ٧٥ الذى أعطى لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس المحلية سلطة الاشراف على أمور التعليم فى جميع مراحله وخاصة التعليم الابتدائى ٠

ولكن مازالت وزارة التربية والتعليم بالقاهرة مستمرة فى مباشره سلطتها التنفيذية على مديريات وادارات التربية والتعليم بمحافظـــات الجمهـــورية

واحتفاظ الوزارات مركزيا بالسلطات والخبرات والكفاءات الوظيفية التربوية والتعليمية وحرمت المحليات التربوية والتعليمية من تزويدها بالعناصر القادرة على قيادة العمل التنفيذى هذا من جهة ٠

ومن جهة اخرى فان محاولات الاصلاح طلبا لتحقيق اللامركزية فى الادارة التعليمية او لتطويرها لم تحقق النجاح المنشود فى رفع كفاءة الاعمال الادارية لسبب بسيط هو انها كانت تركز دائما على واحد او آخر من العناصر المؤثرة على الادارة التعليمية دون باقى العناصر ففى بعض الاحيان تتركز عمليات الاصلاح الادارى فى شكل اعادة التنظيم العام وتعيد العلاقات التنظيمية بين وحدات الادارات التعليمية وفى وقت تتبلور عمليات تطوير الادارات التعليمية فى شكل تدريب واعداد القادة الاداريين أو تدريب واعداد الافراد العاملين فى مجالات الادارة التعليمية المختلفة ٠

وفى احيان اخرى يتخذ التطوير الادارى شكل تغيير فى اللوائح والقوانين المنظمة للنشاط الادارى التربوى والتعليمى بشكل عام وتتحول عمليات التطوير الادارى التربوى فى فترات أخرى الى عمليات تغيير فى الاجهزة القائمة على التخطيط والرقابة بشكل عام ٠ كما تتمثل أيضا وأحيانا فى تغيير مسميات الادارة التعليمية المختلفة من قسم الى ادارة عامة الخ ٠٠٠٠

واخيرا نجد ان تلك المحاولات لم تكن مجدية ولم تتمكن أبدا من حل مشكلة الادارة التعليمية الاساسية لانها كانت دائما محاولات جزئية ومتفرقة عن بعضها البعض ولم تتحول الادارة التعليمية حتى الآن الى اللامركزية بسبب القصور فى نصوص القوانين والتشريعات المنظمة للادارة التعليمية حيث أنها فى نهاية كل مادة تحيل الامر الى وزارة التربية والتعليم ليصدر به قرارا وزاريا ٠

٣ ــ القصور فى اعداد المعلم :

ان اعداد معلم المرحلة الاولى يعتبر من أهم المشاكل التى يجب العمل على على معالجتها لما لهذا المعلم من اهمية فى تعليم الاطفال فى مرحلة الالزام أى من سن الست سنوات الى سن الثانية عشرة ليكون مواطنا صالحا الذى يمكنه من الاعتماد على نفسه فى شق طريقه فى الحياة أو فى مواصلة دراسته

فى المراحل التالية لهذه المرحلة وذلك اذا نظرنا الى نصوص القانون الواردة فى شأن اعداد المعلم نجدها تنص على أن « لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارا بتنظيم دور المعلمين والمعلمات التى تتولى اعداد معلمى المرحلة الأولى الابتدائية ويحدد مدة هذه الدراسة والشروط للقبول وخطة الدراسة ومناهجها ونظم الامتحانات والشهادات التى تمنح لهم ويراعى عند انشاء هذه الدور حاجة كل محافظة الى خريجيها » ٠

وفى عام ١٩٦٩ صدر القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ لتنظيم دور المعلمين والمعلمات العامة ويوضح أهدافها وشروط الالتحاق بها ومناهجهـا الدراسية ونظم الامتحانات ٠

وبتحليل النص الوارد فى الثانوية بشأن اعداد معـــلمى المرحلة الاولى نجد أن القانون قصر اعداد معلم هذه المرحلة على دور المعلمين والمعلمات العامة فقط ، وبتحليل القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر لتنظيم هذه الدور نجد أن اعداد المعلم للمرحلة الاولى لايعد اعدادا ثقافيا كافيا ولذلك يتخرج المعلم من هذه الدور غير مؤهلا تأهيلا يجعله يؤدى دوره التعليمى لتنفيذ اهداف المرحلة الابتدائية ــ وقد أدى ضعف مستوى المعلم الى ضعف مستوى تلاميذ المرحلة الابتدائية ٠

وبذلك نجد أن نصوص القانون شابها القصور بشأن اعداد معلم المرحلة الابتدائية لانه نص على اعداده فى دور المعلمين والمعلمات ولم يحدد المستوى العلمى والثقـــافى والذى يجب أن يكون عليه لامكانه القيـــام بدوره فى هـــذه المرحلة الهامة من حياة الطفل ٠

٤ ــ مشكلة الاستيعـــــــــاب :

نصت قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى على أن التعليم فى هذه المرحلة الزامى وبالمجان ومن سن السادسة الى سن الثانية عشر اى مدة ست سنوات كحد أدنى للتعليم الا أن مدارس وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة لم تستوعب جميع الاطفال الملزمين ويرجع عدم استيعاب كافة الاطفال الملزمين الى العقبات التالية :

١ ــ معدلات الزيادة السكانية المرتفعة التى تقف دون تحقيق الاستيعاب الكامل فقد بلغت نسبة الاستيعاب الكامل كما وضحتها احصاءات الوزارة عام ١٩٧٨/٧٧ هى ٩ر٨١٪ بالنسبة الى من هم فى سن الالزام ٠

٢ ــ ضعف المفاهيم والقيم الاجتماعية البالية والمتخلفة الخاصة بتعليم البنت فبالرغم من التقدم الواضح فى جملة البنات المقيدات بالمرحلة الابتدائية الا ان عدد الذكور مازال متفوقا فطبقا لاحصاءات الوزارة عام ١٩٧٨/٧٧نجد أن نسبة الاستيعاب بين الذكور بلغت ١ر٩٠٪ وأن نسبة استيعاب البنات ٦ر٧٢٪ ٠

٣ ــ ضعف الميزانية المرخصة لتعليم الابتدائى واتجاه معدل الانفاق نحو المرحلة الثانوية من التعليم العام ٠

واذا نظرنا الى مشكلة الاستيعاب بصفة عامة نجد انها نتجت عن القصور فى قوانين وتشريعات التعليم الابتدائى وذلك لعدم الالزام على الوجه الاكمل ولعدم وجود الاماكن الكافية لاستقبال الملزمين وعدم وجود المدرسين اللازمين للمرحلة وتفاهة العقوبة المقررة على ولى الامر الذى يهمل فى ارسال ابنه الى المدرسة هذا بالاضافة الى العقبات السابق ذكرها ٠

٥ ــ مشكلة التسرب :

ويقصد بالتسرب انقطاع التلميذ عن الدراسة وتركه المدرسة قبل أن يصل الى نهاية المرحلة التعليمية ولو نظرنا الى هذه المشكلة نجد أن القانون نص على أن التعليم فى المرحلة الاولى اجبارى وأوجب معاقبة ولى الامر الذى يهمل ادخال أبناؤه المدرسة الابتدائية ولكن بالرغم من ذلك نجد أن التلاميذ وخاصة بالريف ينقطعون عن الدراسة فى أثناء المرحلة ولم ينفذ النص الخاص بمعاقبة أولياء الامور الذين يشجعون ابناؤهم على الانقطاع عن الدراسة فلقد نص القانون أنه اذا لم يتقدم الطفل الى المدرسة فى الموعد المحدد او لم يواظب على الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة ايام متصلة أو متقطعة وجب على ناظر المدرسة انذار ولى الامر ثم ابلاغ السلطة الادارية المسئولة عن تحقيق الالزام واذا تكرر اهمال ولى الامر يلزم بدفع غرامة مالية قدرها القانون بجنيه واحد ٠

واذا نظرنا الى الغرامة التى حددها القانون نجد انها غرامة رمزية وكان من الاجدر بالقانون أن يجعل العقوبة رادعة وكيف تكون رادعة فى الوقت الذى لم يتحقق فيه الاستيعاب الكامل للاطفال ٠

وهناك عوامل متعددة أخرى تؤدى الى انتشار ظاهرة التسرب نذكر منها العوامل الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالعادات والتقاليد بالنسبة للفتـــاة فى بعض المناطق وتزويجها فى سن مبكره كذلك قلة دخل اولياء الامور واحتياجهم الى تشغيل ابنائهم خصوصا فى الريف والاماكن الشعبية التجارية والصناعية بالاضافة الى صعوبة المواصلات فى بعض البلاد وشعور بعض التلاميذ بالتخلف واليأس من التقدم وعدم اشباع المناهج لميول التلاميذ ٠

على ان أهم العوامل والاسباب التعليمية للتسرب هى ضعف الامكانيات اللازم توافرها للتعليم الابتدائى لضمان تحقيق الاهداف المنشودة والوصول به الى ارفع مستوى للاداء يحول دون التسرب فلا تزال الاعتمادات غير كافية لاقامة المنشآت التى تهدف الخطة التعليمية الى انشائها وذلك بسبب ارتفاع الاسعار المستمر الذى يدعو الى اتبـــاع نظام الفترات المسائية فى كثير من المدارس بل والى الفترة الثالثة أحيانا الامر الذى يدعو بالضرورة الى تقصير اليوم المدرسى وعدم الاهتمام بالانشطة المدرسية وهبوط مستوى كفاءة المدرسة٠

كذلك فان الفصول الدراسية لاتزال مكتظة بالاطفال فى المناطق الاهلة بالسكان ونتيجة لذلك فان بعض المدرسين يتوانون فى آداء مهمتهم على الوجه الاكمل ٠

كذلك فان الخدمات التعليمية لاتزال قاصرة عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات التلاميذ وخاصة ذوى الدخل اليسير فالالتزامات الصحية والرعاية الاجتماعية لاتزال فى حدودها الضيقة كما أن النقدية لاتزال غير مجزية ٠

ولقد بلغت نسبة التسرب طبقا للاحصاءات فى الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٧٦/٧٥ نجد أن أعلى نسبة للتسرب تقع فى الصف الرابع ٦ر٣٣٪ يليها الصف الثانى ٦ر١٨٪ وهما الصفان اللذان يوجد بهما امتحان نقل وأقل نســـبة فى الصف الثالث ٢ر١٢٪ وتتفاوت هذه النسب بين فرقة وأخرى فى الصفوف المختلفة ٠

٦ ــ ضعف مستوى التعليم الابتدائى :

واذا نظرنا الى مستوى التعليم الابتدائى نجد أنه بالرغم من أن القانون نص على أن هذا النوع من التعليم هــو المرحلة الاساسية والاجبارية التى ينبغى أن تكون الحد الادنى للتعليم للطفل الا أن مستوى التعليم الابتدائى لم يصل الى المستوى اللائق لعدة أسباب :

ا ــ تعدد فترات الدراسة وارتفاع كثافة الفصول وقد أدى ذلك الى القضاء على الانشطة التربوية والدراسية وقد ادى فى الوقت نفسه الى اختصار نصف زمن الخطةوبذلكوصلالفاقد فى عائد العمليةالتربوية الى مالايقل عن ٥٠٪ ونتيجة عدم التوسع فى نظام الفترات المسائية لجأت بعض المدارس الى زيادة كثافة الفصول عن الحــد المقرر (٤٠) الى كثافة تبلغ (٥٠) تلميذا وقد وصلت فى بعض المدارس الى ٦٠ تلميذا فى الفصل الواحد ٠

ب ــ قلة نصاب الفصل من المعلمين وكثرة الغياب بين المعلمين والمعلمات وقد وصلت نسبة النقص فى المعلمين الى عشرة آلاف معلم وقد وضعت الوزارة معدلات لتوزيع المعلمين حيث يصل نصاب الفصل من المعلمين ١ر٢ معلما ورغم أن هذه المعدلات تمثل الحد الادنى لاداء العملية التعليمية الا ان التوزيع الفعلى للمعلمين كان أقل من المعدلات بنسبة متفاوتة مما اثر على كفاءة العملية التعليمية ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد زادهذا العجز بسبب كثرة غياب المعلمين والمعلمات أثناء العام الدراسى وتسرب المعلمين الى وظــائف اخــرى واعارة (وتعاقد) المعلمين الى البلاد العربية ٠

جـ ــ عدم استقرار الدراسة فى بدأ ونهاية العام الدراسى بحــوالى ١٠٪ لاسباب كثيرة منها عدم اكتمال هيئة التدريس الا فى وقت متأخــر أو تأخير تبليغ الميزانية فى وقت مناسب للمدرسة ٠

وبذلك نجد أن مستوى التحصيل فى التعليم الابتدائى انخفض بسبب المشاكل التى تواجه هذه المرحلة سواء التى ترجــع الى المشاكل الاقتصادية

وخاصـــة الميزانية والمبـــانى والتى أدت الى زيادة كثافة الفصل الدراسى حتى وصل فى بعض الاحيان الى ٦٠ تلميذا فى الفصل الواحد ٠

أو التى ترجع للمشاكل التعليمية ومنها تغيب التلاميذ عن المدرسة او تغيب المدرسين أو عدم كفاية المعلمين اللازمين للمرحلة وعدم تعميم التغذية بالمدارس ٠

ولا يفوتنا التنويه الى انه من أسباب ضعف المستوى أيضا هى مشكلة تسرب التلاميذ فى أثناء الدراسة أو غيابه من المدرسة الذى يؤدى الى تخلفه عن زملائه وكذلك تهاون الادارة فى متابعة غياب وحضور التلاميذ ٠

ومن هذا العرض نجد أن ضعف مستوى التعليم الابتدائى يرجع الى عدم تطبيق نصوص القوانين تطبيقا سليما ويتضح ذلك من العرض السابق ٠

ثانيا : كيفية حل مشكلات التعليم الابتدائى فى مصر :

١ ــ العمل على استيعاب كافة الاطفال الملزمين والذين يصلون سن الالزام قبل مد فترة الالزام فيما يسمى بالتعليم الاساسى مع اجراء التعـــديلات اللازمة فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الحالى لكى تتمشى مع تطوير نظام التعليم ٠

٢ ــ العمل على القضاء على ظاهرة التسرب وسد منابع الامية وذلك بوضع نظام محكم للقضاء على هذه الظاهرة واعادة التغذية للمدارس الابتدائية ورفع مستوى الاداء وعقد امتحان فى نهاية كل عام لجميع الصفوف ٠

٣ ــ تطبيق نظام اليوم المدرسى الكامل للنهوض بالعملية التعليمية ومزاولة التـــلاميذ لكثير من ضروب النشاط المدرسى التى تتكامل مع تدريس المقررات والمناهج المدرسية فى بناء شخصياتهم ٠

٤ ــ اطالة فترة العام الدراسى بحيث لا تقل بأى حـــال من الاحـــوال عن تسعة شهور والحد من الاجازات التى تمنح أثنائه حتى لا يهدر الوقت وتتم العملية التعليمية على اكمل وجه ٠

٥ ــ العمل على تطبيق تطبيق الادارة اللامركزية بحيث تتمشى مع قوانين

الادارة المحلية وذلك عن طريق الابتعاد عن تركيز السلطة فى يد فئة معينة ولا يتأتى ذلك الا بتفويض السلطات وتوزيعها بين القيادات القائمة بالعملية التعليمية مع قصر دور وزارة التعليم للتخطيط للتعليم الابتدائى فقط ٠

٦ ــ يجب ان يعاد النظر فى اعداد معلم المرحلة الاولى لمواجهة تطوير هذه المرحلة والتى ستشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية فيما يسمى بالتعليم الاساسى ويجب أن يكون اعداده بكليات التربية وذلك بفتح شعبة خاصة بالتعليم الابتدائى تنشاء فى كل كلية من كليات التربية ويكون القبول فيها من بين طلاب الثانوية العامة ٠

٧ ــ مد فترة الالزام بحيث تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية وبحيث تكون مدة الالزام ثمانى سنوات فقط وليس تسع سنوات ويمكن استخدام ميزانية السنة التاسعة فى تدعيم مرحلة التعليم الاساسى بانشاء المبانى المدرسية واعداد المعامل والورش والادوات ٠

٨ ــ العمل على ربط التعليم بالبيئة المحلية فى كل ادارة تعليمية حرة فى تنظيم مدارسها طبقا لبيئاتها المحلية على أن تتمشى المناهج الدراسية معها مع الاحتفاظ بالمستوى العام للمرحلة مع الاهتمام بالتربية الدينية

المراجـع العربيـة

المراجع

دكتور ابراهيم عصمت مطاوع ــ **التخطيط التعليمى للقطاع الريفى** ــ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٤ ٠

تطوير مجتمعنا الريفى ودور المدرسة فيه دار الفكر العربى ــ القاهرة ١٩٦٥ ٠

دكتور نازل صالح أحمد ــ **التربية والمجتمع** ــ مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٧٨ ٠

دكتور نبيه محمد حموده ــ **التاهيل الاجتماعى للتربية** ــ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٨٠ ٠

دكتور شكرى عباس حلمى واخرين ــ **دراسات فى التربية والمجتمع** ــ مطبعة الحضارة العربية القاهرة ١٩٧٧ ٠

دكتور عاطف وصفى ــ **الثقافة الشخصية** ــ دار المعارف المصرية القاهرة ١٩٧٥ ٠

دكتور محمود السيد سلطان ــ **دراسات فى التربية والمجتمع (الجزء الاول)** ــ دار المعارف المصرية القاهرة ١٩٧٥ ٠

دكتور عبد الغنى عبود ــ **التربية ومشكلات المجتمع** ــ دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٠ ٠

دكتور عبد المنعم عبد الحى ــ **دراسات فى علم السكان** ــ دار ابو العينين طنطا ١٩٨١ ٠

دكتور على خليفة الكوارى ــ **دور المشروعات العامة فى التنمية الاقتصادية** ــ عالم المعـــرفة فى المجلس الوطنى للثقـــافة والفنـــون والاداب بالكويت ١٩٨١ ٠

دكتور كمال حمدى ابو الخير ــ **أصول الادارة العلمية** ــ مكتبة عين شمس (دار الجيل للطباعة) القاهرة ١٩٧٤ ٠

الثورة الادارية ومشكلات التعـــاون مكتبة عين شمس دار الجيل القاهرة ١٩٧٥ ٠

دكتور اميل فهمى حنا شنوده ــ **لا مركزية الادارة التعليمية** ــ الانجـــلو المصرية القاهرة ١٩٧٨ ٠

دكتور محمد منير مرسى ــ **التعليم العام فى البلاد العربية دراسة مقارنة** ــ عالم الكتب القاهرة ١٩٧٣ ٠

دكتورة عليـــاء شكرى ــ **الاتجاهـــات المعاصرة فى دراســـة الاسرة** ــ دار المعارف المصرية القاهرة ١٩٧٩ ٠

دكتور هال هلمان ترجمة محمد بدر الدين خليل ــ **مشكلة تضخم الســـكان اخطر مشكلة تهدد عالم اليوم** ــ دار المعارف القاهرة ١٩٧٤ ٠

دكتور صلاح الدين نامق ــ **مشكلة السكان فى مصر موسوعة المعـــلومات المصرية** ــ الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة ١٩٦٥ ٠

دكتور محمد لبيب النجيحى ــ **الاسس الاجتماعية للتربية** ــ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٦ ٠

دكتور محمد الهادى عفيفى ــ **التربية والتغير الثقـــافى** ــ الانجـــلو المصرية القاهرة ١٩٦٢ ٠

مشروع قانون معلم الكبار ومحو الامية ــ تقـــرير لجنة الخدمات ــ مجلس الامة مايو ١٩٧٠ ٠

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ **تعداد سكان جمهورية مصر العربيـــة** ـ القاهرة ١٩٧١ ٠

تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الندوة السادسة اكتوبر يوليو ١٩٧٩ المجالس القومية التخصصية القاهرة ١٩٧٩ ٠

مشكلات التعليم الابتدائى وانعكاساتها على مشكلة الامية فى الوطن العربى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القاهرة فى الفترة من ١٩ـــ٢٣ كانون الاول ١٩٧٦ ٠

تطور مشكلة الامية فى مصر وضحية مواجهتها مجلة النيـــــل العدد الرابع ابريل ١٩٨٠ ٠

الشباب المصرى فى اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ـ ابحـــاث اعارة الانسان المصرى التقرير الخامس ـ جامعة الاسكندرية يوليو ١٩٨٠ ٠

توصيات المؤتمر الاقتصادى الموسع فى الفـــــترة من ٢/١٣ ـ ١٩٨٢/٢/١٥ القاهرة فبراير ١٩٨٢ ٠

المراجـع الاجنبيـة

Manson, Robert, E, **Education Ideals in American Society**, Ino. 1960.

Hook Sidney, **Education for Modern Man**, New York, Dial 1940.

Seidman, **The State Law and Development,** Croom Helm, London, 1978.

Sayigh, Yousif, A; **The Development of Arab, Economic Development,** Groom Helm, London.

Davis, Kingsley, **Human Society,** Macmillan Co., New York, 1949.

Dewey, I, **Democracy and Education,** Macmillan Co.. Newyork, 1916.

Honigman. I. **Culture and Personality,** Harper, New York, 1954.

Beck, R. **A social History of Education,** Prenticehall Inc., New York 1965.

Frank, L. **The School as Agent for Cultural,** Renewal, Harvard University, 1948.

Kandel, L. **Comparative Education,** Houghton Co., Boston, 1933.

William, P., **Population,** Macmillan, Co. New York, 1975.

Gswell, H., **Education with Elementary School,** (third edition) American Book, Co., New York, 1959.

Unesco, **Educational Trends in 1970, An International Survey,** International Bureau of Education. Paris, 1970.